

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة مالية

الموضوع:

اتخاذ قرار التمويل من قراءة القوائم المالية وفق SCF
-دراسة تطبيقية في مؤسسة "PHARMA ACCESS"-

تحت إشراف

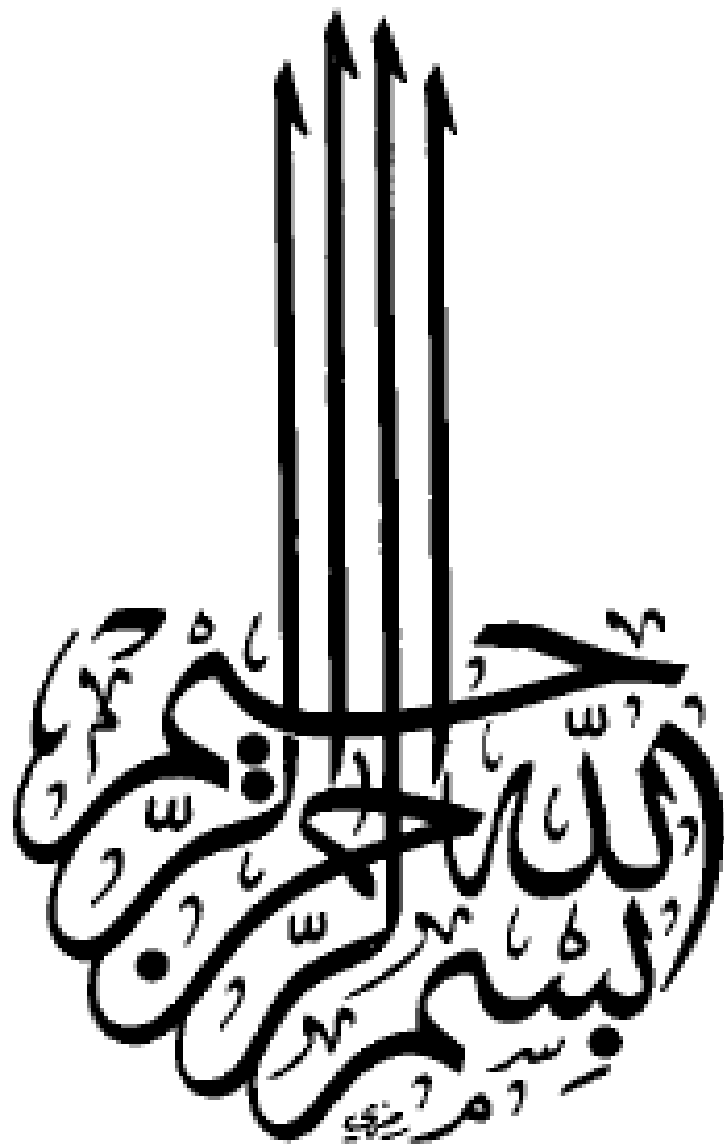
الأستاذة: رجال فيروز

من إعداد الطلبة:

- بوقريوة حسين

- بن شعبان عصام

السنة الجامعية: 2013-2014



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا اِلاّ مَا عَلَّمْتَنَا اِنَّكَ الْعَلِیْمُ الْحَكِیْمُ﴾

(سورة البقرة:32)

تشكرات

الحمد والثناء والشكر للعلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة
وتوفيقنا لإنجاز هذا العمل.
اعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل، لا يسعنا بعد انتهائنا من إعداد هذا
البحث إلا أن نتوجه بجزيل شكرنا وامتناننا إلى:
الأستاذة رجال فيروز لإشرافها على هذا العمل، وتوجيهاتها القيمة
وتسائلها المستمر عن هذا البحث.
وإلى الأستاذ مجلح سليم والأستاذة خلفلاوي ايمان على
المساعدات والتوجيه.
كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى كل من ساعد من قريب أو
من بعيد على إنجاز هذا العمل.
وإلى كل من لم يبخل علينا بذائحه وإرشاداته وتوجيهاته من أجل إتمام
هذا العمل.

والحمد لله الذي تمت بنعمته الصالحات

محام، حسين.

الفهرس

الفهرس

I قائمة الأشكال
I قائمة الجداول
أ-هـ مقدمة
01 الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية
02 مقدمة الفصل:
03 المبحث الأول: مدخل إلى اتخاذ القرار
03 المطلب الأول: مفهوم وطبيعة اتخاذ القرار
03 أولا: مفهوم اتخاذ القرار
04 ثانيا: طبيعة اتخاذ القرار
05 المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار
05 أولا: تحديد المشكلة
06 ثانيا: إيجاد الحلول والبدائل
06 ثالثا: تقييم البدائل
06 رابعا: إختيار أحسن الحلول
07 خامسا: التنفيذ الفعلي
07 سادسا: متابعة النتائج وتقييمها
07 المطلب الثالث: أنواع القرارات
08 أولا: التصنيف حسب الأهمية
08 ثانيا: التصنيف حسب البرمجة
09 ثالثا: التصنيف وفقا للوظائف الأساسية

10 المبحث الثاني: قرار التمويل والعوامل المؤثرة فيه
10 المطلب الأول: مفهوم قرار التمويل والعوامل المؤثرة فيه
10 أولاً: مفهوم قرار التمويل
11 ثانياً: العوامل المؤثرة في قرار التمويل
12 المطلب الثاني: القيود المتحكمة في قرار التمويل
12 أولاً: القيود الكلاسيكية
13 ثانياً: قيود أخرى
14 المطلب الثالث: مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة
14 أولاً: مصادر حقوق الملكية
18 ثانياً: الديون
22 المبحث الثالث: هيكل وسياسة التمويل
23 المطلب الأول: مفهوم هيكل التمويل
25 المطلب الثاني: السياسة التمويلية للمؤسسة
27 المطلب الثالث: نظرية الرفع المالي وهيكل التمويل المتوازن والأمثل
27 أولاً: الرفع المالي
30 ثانياً: هيكل التمويل المتوازن والأمثل
32 خاتمة الفصل
 الفصل الثاني: إعداد وتقديم القوائم المالية وفق SCF والاستفادة منها في
33 اتخاذ قرار التمويل
34 مقدمة الفصل
35 المبحث الأول: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الجديد
35 المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية
35 أولاً: مفهوم القوائم المالية
36 ثانياً: خصائص القوائم المالية

37	المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية.....
38	المطلب الثالث: عرض القوائم المالية.....
38	أولا: الميزانية (قائمة المركز المالي).....
39	ثانيا: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).....
40	ثالثا: جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية).....
40	رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة.....
41	خامسا: ملحق القوائم المالية.....
42	المبحث الثاني: قراءة وتحليل القوائم المالية.....
42	المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأهميته.....
42	أولا: تعريف التحليل المالي.....
44	ثانيا: أهمية التحليل المالي.....
44	المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي والجهات المستفيدة منه.....
44	أولا: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.....
45	ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....
46	المطلب الثالث: مجالات استخدام، أنواع التحليل المالي.....
46	أولا: مجالات التحليل المالي.....
47	ثانيا: أنواع التحليل المالي.....
49	المبحث الثالث: استخدام أدوات تحليل القوائم المالية بغرض اتخاذ قرار التمويل.....
50	المطلب الأول: التحليل باستخدام مختلف النسب المالية.....
50	أولا: نسب السيولة أو قياس القوة المالية.....
51	ثانيا: نسب الربحية أو المردودية.....
52	ثالثا: نسب النشاط أو التشغيل.....
53	رابعا: نسب التمويل أو نسب قياس الرافعة المالية.....
55	المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي.....

55أولاً: ترتيب عناصر الميزانية.
55ثانياً: رأس المال العامل.
56ثالثاً: مفاهيم أساسية لرأس المال العامل واحتياجاته.
58المطلب الثالث: اتخاذ قرار التمويل على ضوء نتائج التحليل المالي.
58أولاً: نسب السيولة.
59ثانياً: نسب التمويل.
59ثالثاً: نسب الربحية.
60خاتمة الفصل.
الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL	
61 PHARMA ACCESS
62مقدمة الفصل.
63المبحث الأول: تقديم عام للتؤسسة محل الدراسة ومنهج الدراسة.
63المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية.
64المطلب الثاني: تقديم المؤسسة والهيكل التنظيمي.
65المطلب الثالث: اعداد القوائم المالية.
66أولاً: جانب الأصول.
66ثانياً: جانب الخصوم.
66ثالثاً: الأعباء والنتائج.
67المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستعمال النسب المالية.
67المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة.
70المطلب الثاني: حساب النسب المالية.
70أولاً: نسب السيولة.
72ثانياً: نسب الربحية.
74ثالثاً: نسب النشاط.

75رابعا: نسب التمويل
77المطلب الثالث: قراءة وتفسير النسب المالية
77أولا: نسب السيولة
72ثانيا:نسب الربحية
72ثالثا: نسب النشاط
72رابعا: نسب التمويل
79المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي...
79المطلب الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي
79أولا: الميزانية المالية المختصرة
80ثانيا: رأس المال العامل
81ثالثا: الخزينة
81المطلب الثاني: قراءة وتفسير نتائج التحليل
81أولا: رأس المال العامل
82ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل
82ثالثا: الخزينة
82المطلب الثالث: اقتراح قرار التمويل بناء على نتائج التحليل
84خاتمة الفصل
85الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الملاحق.

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
28	أثر الرفع المالي على معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على حق الملكية	1
28	علاقة الرفع المالي بالنتيجة	2
29	كيفية المفاضلة بين طرق التمويل	3
65	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	4

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
23	شكل الميزانية	1
68	جانب الأصول للميزانية خلال السنوات 2010، 2011، 2012	2
69	جانب الخصوم للميزانية خلال السنوات 2010، 2011، 2012	3
70	حساب نسبة التداول للسنوات 2010، 2011، 2012	4
71	حساب نسبة السداد السريع للسنوات 2010، 2011، 2012	5
71	حساب نسبة النقدية للسنوات 2010، 2011، 2012	6
72	حساب نسبة نسبة هامش الربح الإجمالي للسنوات 2010، 2011، 2012	7

72	حساب نسبة نسبة هامش الربح الصافي للسنوات 2010، 2011، 2012	8
73	حساب نسبة نسبة العائد على إجمالي الأصول للسنوات 2010، 2011، 2012	9
73	حساب نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات 2010، 2011، 2012	10
74	حساب معدل دوران الأصول الغير جارية للسنوات 2010، 2011، 2012	11
75	حساب معدل دوران المخزونات للسنوات 2010، 2011، 2012	12
75	حساب نسبة التمويل الدائم للسنوات 2010، 2011، 2012	13
76	حساب نسبة التمويل الخاص للسنوات 2010، 2011، 2012	14
76	حساب نسبة الاستقلالية المالية للسنوات 2010، 2011، 2012	15
77	حساب نسبة التمويل الخارجي للسنوات 2010، 2011، 2012	16
79	جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة	17
80	جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة	18
80	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية	19
81	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية	20
81	حساب خزينة المؤسسة	21



المقدمة

في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر لم تعد عملية صنع القرارات سهلة اعتمادا على خبرات ذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي، كما لم تعد الأرقام لوحدها كافية دون محاولة قراءة مدلولات هذه الأرقام وتفسيرها في ضوء ما تمثله من الأنشطة الفعلية، وما توفره من مؤشرات يمكن الاستدلال بها على المستقبل واحتمالاته.

إن التحول الجاري نحو اقتصاد السوق، وانطلاق العمل باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تطلب من الجزائر تكييف الأنظمة المحاسبية والمالية مع المعايير الدولية، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني من خلال إعداد نظام محاسبي مالي جديد يستجيب لهذه المعايير، لتجد المؤسسات الجزائرية نفسها مجبرة على التأقلم مع هذه التطورات الحاصلة في بيئتها بفعل الجو التنافسي الذي يدعوهما إلى ضرورة تكييف مختلف أنشطتها مع ما هو جار على المستوى العالمي.

وبدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق سنة 2010، أصبحت المؤسسات الجزائرية بمختلف أشكالها معنية بمعالجة عملياتها المحاسبية وفق هذا النظام، الذي يتميز بإنتاجه لقوائم مالية تسمح بالحصول على معلومات متنوعة وشفافة وملائمة لأغراض التحليل المالي وتسمح بالمقارنة الأفقية والعمودية، وهي تستعمل من طرف العديد من الأطراف من متخذي القرار.

الإشكالية:

يعتبر اتخاذ القرار في المؤسسة عملية معقدة وضرورية في جميع المستويات التنظيمية، بحيث تختلف أهميتها من مستوى إلى آخر، ولعل أهم هذه القرارات قرار التمويل الذي يهتم بتوفير الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة. وحتى تقوم المؤسسة باتخاذ قرار التمويل المناسب عليها القيام بعدة خطوات ابتداء بتحديد حاجاتها التمويلية والمصادر المالية المتاحة أمامها وكذلك قدرتها للحصول على المصادر المناسبة، وذلك بالاعتماد على المعلومات التي تستمدتها من مجموعة من القوائم المالية التي يفترض أن تقدم صورة واضحة وحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة، يمكن لمتخذي القرار قراءتها وتحليلها بغرض اتخاذ القرار المناسب.

والقرارات التمويلية كأبي قرارات مهمة في المؤسسة مرتبطة بعدة عوامل ومؤثرات تستدعي الدراسة والتحليل الكافي والملم للوصول إلى البديل المناسب، ولعل من أهم هذه العوامل القوائم المالية المستخدمة في التحليل، وعليه فإن جودة القرارات المالية مرهون بجودة القوائم المالية. ومن أجل تحسين جودة القوائم المالية قامت الجزائر بتبني معايير الإفصاح الدولية في إعداد القوائم المالية.

من هنا نطرح التساؤل الجوهرى التالى:

"فى ظل النظام المحاسبى المالى كيف تتم قراءة وتحليل المعلومات المحتواة فى القوائم المالية بطريقة صحيحة تساعد فى اتخاذ قرار التمويل المناسب لوضعية المؤسسة؟"

وفى سياق الإشكالية الرئيسية، تدرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو قرار التمويل وما هى أهم العوامل المؤثرة فيه؟
- ما هى القوائم المالية التى حددها النظام المحاسبى المالى الجديد؟
- ما هى النسب والمؤشرات الأكثر ملاءمة فى صياغة قرار التمويل؟

الفرضيات:

فى إطار الإجابة على الإشكالية المحورية، تم صياغة الفرضيات التالية:

- قرار التمويل هو القرار المتعلق بتوفير مصدر الأموال اللازمة للمؤسسة، وهو يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.
- النظام المحاسبى المالى الجديد جاء بعدة تعديلات، وإضافات جديدة خاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية.
- من أهم النسب التى يحتاجها المحلل المالى لاتخاذ القرار المالى المناسب هى النسب المالية ومؤشرات التوازن المالى.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية القوائم المالية وفق النظام المحاسبى المالى وكيف يمكن أن يستفاد منها فى اتخاذ قرار التمويل، وذلك من خلال:

- إبراز أهمية قرار التمويل فى المؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على طبيعة وأهمية المعلومات التى تقدمها القوائم المالية الجديدة؛
- بيان الطرق والأساليب العلمية الملائمة لقراءة وتحليل القوائم المالية؛
- عرض كيفية ومجالات استخدام المعلومات المالية فيما يخدم المؤسسة بشأن قرار التمويل.

دوافع اختيار الموضوع:

تعود دواعي اختيار الموضوع إلى:

- ملاءمة الموضوع للتخصص المدروس
- حداثة الموضوع، نظرا لارتباطه بالنظام المحاسبي المالي الجديد الذي يحتمل اهتمام العديد من الباحثين في الآونة الأخيرة
- اختيار موضوع للاستفادة والإفادة مستقبلا في الحياة المهنية
- المساهمة في إثراء المكتبة بدراسة نأمل أن تكون لبنة أساسية أو مكملة لدراسات أخرى في المستقبل.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونها تلقي الضوء على كيفية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، بطريقة تسمح بالاستفادة من المعلومات المستمدة منها في اتخاذ قرار التمويل، وذلك باستخدام أحد أدوات التحليل المالي المناسبة لذلك.

المناهج المتبعة:

في إطار معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي. فالمنهج الوصفي حسب "الفرما ومقداد" على أنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على جمع المعلومات الكافية والدقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على النتائج المرغوبة للدراسة، حيث استخدم في عدة مواضع من البحث من خلال عرض ما جملة من المفاهيم الخاصة بتغيرات الدراسة. أما المنهج التحليلي فقد اعتمد لتحليل المعلومات والبيانات المحتواة في القوائم المالية. وإلى جانب ذلك تم اعتماد منهج دراسة حالة الذي تم توظيف بعض أدواته المناسبة في الدراسة التطبيقية لدعم وتحسيد ما جاء في الجزء النظري.

التوثيق العلمي:

لقد قمنا باستعمال بعض المصادر المهمة والمتعلقة بالبحث العلمي والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ المصادر الأولية: وتتمثل في جميع المعلومات والبيانات المأخوذة عن الدراسات الصادرة في العديد من الملتقيات والمؤتمرات العلمية والمجلات المتخصصة ومختلف الأبحاث العلمية المنشورة (رسائل ومذكرات جامعية).

✓ المصادر الثانوية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

وفي سبيل إثراء البحث بدراسة تطبيقية، فقد قمنا بجمع مختلف الوثائق الداخلية الضرورية حول نشاط المؤسسة موضع البحث، إلى جانب الاعتماد على الأداة المناسبة لجمع المعلومات والمتمثلة في المقابلة والملاحظة، والملاحظة حسب "حسان محمد الحسن" تعبر عن رؤية وفحص لظاهرة موضوع الدراسة مع الاستعانة بأساليب البحث الأخرى فهي تمكن الباحث من مراقبة كل التفاعلات والسلوكيات التي تطرأ على العنصر محل الدراسة؛ وكذلك استعملنا مختلف الوثائق الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (بهلول لويوة، 2013) بعنوان: "دور المعلومة المالية في توجيه قرار التمويل في المؤسسة"، ركزت هذه الدراسة على إظهار دور المعلومات المالية في اتخاذ قرار التمويل. وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد المؤسسات الجزائرية على المعلومات المالية في اتخاذ القرارات اعتماد نسبي وضعيف جدا.
- دراسة (ناصر محمد علي المجهلي) بعنوان: "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، تناول هذا البحث المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية وخصائصها، وكذلك آثار تلك المعلومات على متخذي القرار. واستخلصت إلى أن خصائص المعلومات المالية لها وزن وأثر جلي على عملية اتخاذ القرار.
- دراسة (بن خروف جلييلة، 2009) بعنوان: "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور المعلومة المالية في تقييم أداء المؤسسة من الجانب المالي، ودور هذا التقييم في عملية اتخاذ القرار.
- دراسة (زبير بلمجاهد، 2008) بعنوان: "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار"، أوضحت هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية كنظام معلوماتي في عملية اتخاذ القرار.

وما يميز هذه الدراسة هو أنها تبين النسب والمؤشرات المالية الأنسب في قراءة وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد لأغراض اتخاذ قرار التمويل.

هيكل البحث:

لقد قسمنا البحث إلى ثلاث فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى مفهوم اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه ومراحل صياغته، مع التركيز على قرار التمويل وهو محور موضوع البحث، ثم تطرقنا إلى هيكل التمويل مفهومه والسياسة التمويلية للمؤسسة. أما في الفصل الثاني فخصصناه للحديث عن القوائم المالية من حيث المفهوم والأهمية وكيفية إعدادها، كما تحدثنا عن التحليل المالي ومجموعة الأدوات المستعملة في

ذلك، مع التركيز على بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تفيد في اتخاذ قرار التمويل. أما الفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي من البحث، فقد خصصناه لعرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية تنشط في تجارة الأدوية الصيدلية، حيث قدمنا لمحة عن المؤسسة وكيفية إعدادها للقوائم المالية، وبعد ذلك قمنا بتحليل تلك القوائم وفي الأخير قدمنا اقتراحنا فيما يتعلق بقرار التمويل الأمثل للمؤسسة على ضوء قراءة نتائج التحليل

صعوبات الدراسة:

يمكن حصر أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث فيما يلي:

- نقص المراجع والكتابات حول التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- عدم دراسة القوائم المالية لسنة 2013، نظرا لعدم إنجازها في أجلها من قبل المؤسسة موضع الدراسة؛
- كثافة العمل والضغوطات على محاسب المؤسسة، مما صعب عليه إعطاءنا الوقت الكافي والمساعدة اللازمة لإتمام الدراسة.



الفصل الأول

أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في
المؤسسة الاقتصادية.

مقدمة الفصل:

يعتبر موضوع اتخاذ القرارات ذا أهمية كبيرة لارتباطه بحياة الأفراد، حياة المنظمات الإدارية وحتى حياة الدول. فعلى مستوى حياة الأفراد تبرز أهمية القرارات من خلال المواقف والمشاكل التي تجعل الإنسان، مهما اختلف وضعه الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، يتخذ قرارات بالاعتماد على الحدس والأحكام الشخصية بعيدا عن المناهج العلمية، وقد يحتاج قبل اتخاذ القرار إلى البحث عن البدائل بشكل فطري ثم اختيار البديل الذي يناسبه. أما على مستوى المنظمات الإدارية فتعتبر القرارات جوهر عمل القيادة ونقطة انطلاق جميع النشاطات والوسيلة الوحيدة لحل المشاكل التي تواجهها، وتزداد هذه القرارات أهمية وخطورة كلما زاد حجم هذه المنظمات وزاد اتصالها بالخارج، لذا يلقي موضوع اتخاذ القرارات إهتماما متزايدا من الهيئات المتخصصة التي تعمل على تطوير أساليب اتخاذ القرارات. ولعل من بين أهم تلك القرارات التي تواجهها المنظمات اتخاذ القرارات المالية المتمثلة في قرار الاستثمار، وقرار توزيع الأرباح، وقرار التمويل الذي يكون باختيار مصدر التمويل المناسب من بين مجموعة من البدائل.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم وطبيعة اتخاذ القرارات، وأنواع القرارات مع التركيز على قرار التمويل باعتباره أحد متغيرات موضوع الدراسة، إلى جانب التعرض إلى أهم مصادر التمويل التي تشكل موضوع السياسة المالية في المؤسسة.

المبحث الأول: مدخل إلى اتخاذ القرار

من دون شك أن عملية صنع القرارات لا تعتبر ضرورية للمؤسسة فحسب، بل عملية أساسية يقوم بها متخذ القرار، إذ تتسم هذه الأخيرة بالأهمية والخطورة في نفس الوقت، لأن القرار لا يتعلق بفرد واحد إنما بعدة أفراد في المؤسسة، فهو عملية مستمرة وملتزمة في الوظائف الأساسية للإدارة أي ينتشر في جميع المستويات الإدارية ويوجد في كل جزء من أجزاء المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة اتخاذ القرار

يعتبر اتخاذ القرار في المؤسسة وظيفة ضرورية ومهمة وفي مايلي توضيح لمفهوم اتخاذ القرار وطبيعته.

أولاً: مفهوم اتخاذ القرار

لم يتفق الكتاب على تعريف واضح وصريح لماهية القرار، لكن معظم التعاريف تصب في سياق مفاهيمي واحد، وسنعرض مجموعة من التعاريف فيما يلي:

يعرفه نيجرو على أنه "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين".¹

أما برنارد فيري فعرفه كما يلي: "اتخاذ القرار عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر".²

وفي إطار المؤسسات يعرف القرار على أنه: "الاختيار المدرك والواعي لبدل معين من مجموعة من البدائل، بشرط أن يقوم على أساس علمي في اختيار المشروع المناسب".³

وفي تعريف آخر هو: "الإدراك الكامل للبدائل المتاحة وإمكانية المفاضلة بينها واختيار أفضلها لتحقيق أهداف المؤسسة، وذلك بتوفير جميع الموارد المالية والبشرية اللازمة خلال فترة زمنية محددة في ظل معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والعمل على تنفيذه ومتابعته".⁴

¹: نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار الثقافة، عمان، 1998، ص73.

²: نفسه، ص73.

³: مؤيد فضل، تقييم وإدارة المشاريع المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2009، ص261.

⁴: جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هوم، الجزائر، 2003، ص26.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن القول أن اتخاذ القرار هو العملية التي تبنى على التفكير الموضوعي والدراسة العلمية للوصول إلى البديل الأنسب من بين مجموعة من البدائل، والعمل على توفير جميع الموارد اللازمة لتنفيذ ومتابعة القرار. أي انه الاختيار الحذر لبديل معين دون الآخر من جانب متخذ القرار.

ثانياً: طبيعة اتخاذ القرار

تتميز القرارات الإدارية بعدة خصائص تساهم في صعوبتها وضغوطها، ومن أهم تلك الخصائص ما

يلي:¹

1. الإفتقار إلى البنية: الإفتقار إلى البنية هو شيء عادي بالنسبة لاتخاذ القرارات الإدارية فبرغم أن بعض القرارات الإدارية تكون روتينية واضحة، إلا أن غالبية القرارات الإدارية تكون جديدة أو تحدث لأول مرة أو لم يسبق التعامل مع مثل هذه المواقف مما يجعل متخذي القرارات غير متأكدين بالنسبة لما يتخذونه من قرارات، فهناك قرارات مبرمجة وأخرى غير مبرمجة، بالنسبة للقرارات المبرمجة فقد تم صنعها من قبل، فهناك الإجابة والسلوك المناسب للمواقف التي تتخذ فيها هذه القرارات. لكن المديرين يواجهون مشكلات غير متوقعة وبالتالي فهم مضطرون لاتخاذ قرارات معقدة مخرجاتها غير مؤكدة، حيث أن هناك العديد من الحلول الممكنة والمختلفة ولكل منها مزايا وعيوب، ومتخذ القرار مطالب بأن يتخذ القرار السليم. فليس هناك بنية معينة أو هيكل مبدئي يعتمد عليه، لذلك فإن القرارات الهامة والصعبة تكون غير مبرمجة وتتطلب منهج ابتكاري.

2. عدم التأكد والمخاطرة: إذا كان لدى الفرد جميع المعلومات التي يحتاجها فإنه يمكنه أن يتنبأ بدقة بتوالي الأحداث في المستقبل، وبذلك فإن الفرد يعمل تحت ظروف التأكد. ولكن التأكد التام من الأمور النادرة في الواقع العملي، والقاعدة في القرارات غير المبرمجة هي عدم التأكد خاصة عندما يكون هناك نقص في المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع، ووجود صعوبات في تقدير احتمالات النتائج المختلفة للتصرفات التي يمكن اتخاذها.

3. الصراعات: القرارات الهامة تكون أكثر صعوبة بسبب الصراعات التي يواجهها المديرين، حيث أن هناك ضغوطات مضادة من مصادر مختلفة وهي توجد على مستويين، المستوى الأول، أن الأفراد متخذي القرار يكون لديهم خبرات في الصراعات السيكولوجية عند وجود بدائل أو خيارات جذابة، أو عندما لا يكون هناك أي بديل أو اختيار جذاب. المستوى الثاني، هو أن الصراعات تظهر بين الأفراد أو الجماعات، على سبيل المثال فإن إدارة التسويق تريد تقديم تشكيلة أكبر من منتجات المستهلكين، ومهندسي الإنتاج

¹ :<https://www.google.dz/#q=اتخاذ+القرارات+الادارية> pdf

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

يريدون منتجات عالية الجودة لكن مدير الإنتاج يريد أن يقلل التكاليف من خلال تقديم عدد أقل من المنتجات وبدون إجراءات على هذه المنتجات كما ونوعا. أيضا إدارة المؤسسة تريد تنفيذ بعض قواعد العمل الصارمة بينما العمال يبحثون عن قواعد أقل صرامة.

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار

إن عملية صنع القرارات رغم تباين أهميتها والجهد الذي يقوم به صانع القرار، فهي تعتبر بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب اتباعها لاتخاذ القرار، بدءا بعملية تشخيص المشكلة والتحرري عن الأسباب الدافعة اليها ثم البحث عن الحلول الممكنة أي البدائل المتوفرة، ثم تقييم هذه البدائل للوصول إلى عملية الاختيار من بين هذه البدائل ثم تحويل هذا القرار إلى عمل فعال والعمل على متابعته.

أولا: تحديد المشكلة¹

يعرف البعض المشكلة بأنها انحراف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط. ويعتمد التحديد الدقيق للمشكلة على الإجابة على تساؤل أساسي هو "ما الخطأ الحقيقي؟"، فإذا كان المدير لا يعرف تماما المجال الذي توجد فيه المشكلة، فعليه أن يسأل الأشخاص الذين يعملون في هذا المجال عن الخطأ في اعتقادهم. وهذه النقطة في غاية الأهمية، حيث أن إشراك المهتمين بجل المشكلة، يخلق لديهم الحافز للبحث عن الحل وتنفيذه أيضا.

حيث تستخدم المعلومات والبيانات في خدمة الأغراض التالية:

- تستخدم في خدمة مدى الدقة في تعريف المشكلة؛
- تستخدم كأساس لإعادة هيكلة المشكلة؛
- يمكن أن تؤيد التشخيص أو تلغيه؛
- يمكن أن تمدنا بالمعلومات عن المحددات الاجتماعية التي تحدد نوعية الحلول البديلة لممكنة.

فالمهمة المنوطة بالفرد أو المجموعة تتمثل في الاستنباط وجمع المعلومات والحكم على مدى ارتباطها بالمشكلة.

¹: جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال مدخل إتخاذ القرارات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص228.

ثانيا: إيجاد الحلول والبدائل

بمجرد التحقق من أن المشكلة الحقيقية قد تم تحديدها، تأتي الخطوة الموالية المتمثلة في صنع عدد من الحلول لهذه المشكلة؛ حيث يتم طرح جميع الأفكار عما ينبغي القيام به والمشروعات اللازم تنفيذها، ومن المفيد في هذه المرحلة أن نتجنب عملية التقييم حتى يمكن الاستفادة من جميع الأفكار والمقترحات، بمعنى أن يستعان بأسلوب العصف الذهني في الوصول إلى الحلول البديلة.¹

ثالثا: تقييم البدائل

بعد تحديد قائمة البدائل المقبولة لحل المشكلة، يقوم المدير بتقييم كل بديل من هذه البدائل، وهذا يعني حتمية التنبؤ بالنتائج المترتبة عن كل بديل من البدائل المطروحة للبحث. ولاشك أن التحليل المنطقي يعتبر أحد الأساليب المفيدة في تقييم البدائل على ضوء ما هو متاح من تجارب وخبرات، كما يمكن أيضا إتباع الأسلوب التجريبي على نطاق ضيق مع أحد الظروف المستقبلية، لتحديد إمكانية نجاح كل بديل والثمن الذي تتحمله في حالة الفشل لكل بديل.²

رابعا: إختيار أحسن الحلول

بعد الانتهاء من تقييم البدائل المتاحة لحل المشكلة، لابد أن يقوم المدير باختيار أحد هذه البدائل بناء على قدرة هذه البدائل على حل المشكلة أو الاستفادة من الفرص المتاحة ولاشك أن هذه العملية تتصف بالصعوبة والتعقيد، حيث يجب دراسة العديد من الأبعاد لكل بديل.

وللتغلب على عملية اختيار بديل معين على المدير أن يقتنع بضرورة التعامل مع أكثر من بديل في نفس الوقت، وذلك من خلال تطوير خطة موقفية حيث يتوقف اختيار المدير لبديل معين على التوقعات بما سوف يحدث في المستقبل؛ ومعنى ذلك في الواقع أن على المدير أن يختار بديلا مناسباً، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه إذا حدثت أمور أخرى فإن هذا البديل قد يتم تنحيته واختيار بديل آخر أكثر ملاءمة.³

¹: جمال الدين لعويصات، مرجع سابق، ص10.

²: نفسه، ص10.

³: جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص238.

خامسا: التنفيذ الفعلي

بعد إختيار أفضل البدائل المتاحة يقوم المدير بتطبيق و تنفيذ هذا البديل، ولكن في بعض الأحيان قد لا تكون عملية التنفيذ تتصف بالسهولة، فقد تواجه عملية التنفيذ بمقاومة من جانب إدارات أو أفراد داخل المؤسسة، وقد يتطلب ذلك من المدير أن يقوم بتأهيل وتدريب الأفراد لكي يمكنهم التعامل مع الوضع الجديد أو البديل الجديد.¹

لا يمكن القول أن المشكلة قد انتهت إلا إذا تم اتخاذ الإجراءات الفعلية لتنفيذ ما تم اختياره من الحلول البديلة و تحقيق الهدف الذي نصبو إليه في الواقع الفعلي.

سادسا: متابعة النتائج وتقييمها

تمثل عملية متابعة النتائج وتقييمها الخطوة الأخيرة في عملية صنع القرار، ولعل أحد الأخطاء الشائعة التي يقع فيها المديرون أنهم يعتقدون أنهم بمجرد دراسة البدائل المتاحة واختيار أفضلها ووضع موضع التنفيذ، فإن المشكلة قد تم حلها أو التغلب عليها، وهذا غير صحيح على الإطلاق فالأمر يتطلب من المدير ضرورة متابعة نتائج تنفيذ البديل وتقييم هذه النتائج.

ينصب الإهتمام في هذه المرحلة على فحص المدى الذي أدت إليه الإجراءات التي تمت في التحرك نحو الهدف المطلوب، ولاشك أن إرجاع الأثر هو القاعدة التي يتم على أساسها تطوير الأحداث أو إعادة هيكلة المشكلة. إذ لا بد من فحص كل خطوة من الخطوات السابقة لتبيان مدى الدقة التي تمت بها.²

المطلب الثالث: أنواع القرارات

هنالك عدة أنواع من القرارات مصنفة وفق معايير متنوعة، فهناك من يصنفها حسب الوظائف وآخر حسب امكانية برمجتها، وسنعرض بعض التصنيفات فيمايلي:

¹: بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص106.

²: نفسه، ص106.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

أولاً: التصنيف حسب الأهمية

حسب هذا المعيار نجد ثلاث أنواع كما يلي:¹

1. القرارات الإستراتيجية: وهي القرارات التي تتعلق بكيان المؤسسة ومستقبلها والبيئة المحيطة بها وعادة ما تؤخذ على مستوى الإدارة العليا، حيث تتميز هذه القرارات بالثبات لمدة طويلة ويكون ذلك نسبياً، ضخامة الاستثمارات وتوفر السيولة المالية اللازمة لتنفيذها، كما تتميز أيضاً بأهمية الآثار المترتبة عنها مستقبلاً، مما يتطلب عناية خاصة وتحليلات لأبعاد اقتصادية واجتماعية ومالية لنوعية القرارات المتخذة.

تصمم الإدارة العليا القرارات الإستراتيجية لأهمية مركزها الإداري وتعمل على متابعتها بقدر كبير من الجهد والوعي ومستوى عال من الفهم نظراً لأهميتها وآثارها ونتائجها على المؤسسة مستقبلاً، إضافة إلى ذلك فالقرارات الاستراتيجية مرتبطة بأهداف المؤسسة والمنتجات التي سوف تخصص المؤسسة في إنتاجها.

2. القرارات التكتيكية: تتخذ هذه القرارات من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارة أو ما يسمى بالإدارة الوسطى، وترجم هذه القرارات في تقرير الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط أو بناء الهيكل التنظيمي، أو تحديد مسار العلاقات بين العمال وتفويض الصلاحيات وقنوات الاتصال.

3. القرارات التنفيذية: تتعلق بتنفيذ العمل اليومي وهي من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية. تتميز بأنها لا تحتاج إلى المزيد من الجهد والبحث من قبل متخذيها، كما أن اتخاذها يتم بطريقة فورية تلقائية، وهي قرارات قصيرة المدى لأنها تتعلق أساساً بأسلوب العمل الروتيني وتكرر باستمرار، ومن بين هذه القرارات قرارات تتعلق بالتخزين وبصرف العلاوات الدورية وتوزيع الأعباء.

ثانياً: التصنيف حسب البرمجة

حسب هذا المعيار تصنف القرارات إلى نوعين هما:²

أ- قرارات مبرمجة (معدة): هي قرارات روتينية متكررة تعتمد على الخبرات الشخصية للمدير، فهي تتخذ لمواجهة المشكلات اليومية التي لا تحتاج إلى جهد وتفكير طويل، حيث يمكن إلغاء القرار أو تعديله دون نشوء آثار ضارة للمؤسسة وغالباً ما تكون إجراءات شكلية.

¹: نواف كنعان، مرجع سابق، ص252.

²: بلمجاهد زبير، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار، مذكرة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، 2008، ص72.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

ب- قرارات غير مبرجة: وهي قرارات لا تكرر وتعتبر قرارات أساسية، إذ تهتم بالمشكلة المعقدة التي تحتاج إلى تفكير طويل وتحتاج إلى جمع بيانات ومعلومات وافية ودقيقة بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات واستطلاع الآراء تمهيدا لاتخاذها. وتعتبر قرارات إبداعية تهدف إلى مواجهة مشاكل ومواقف جديدة، كما أنها تعبر عن الاستجابة لظروف البيئة الداخلية والخارجية في إجراءات وسياسات العمل.

ثالثا: التصنيف وفقا للوظائف الأساسية

حسب هذا المعيار تصنف القرارات إلى عدة أقسام هي:¹

1. قرارات متعلقة بالعنصر البشري: تتضمن هذه القرارات مصادر الحصول على الموظفين وطرق الاختيار والتعيين، نوعية التدريب المطلوبة، أسس دفع الأجور والحوافز والمكافآت، وكذلك علاقة المؤسسة بالاتحاديات والنقابات العمالية والمؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري.
2. قرارات متعلقة بالإنتاج: تتضمن القرارات الخاصة باختيار مواقع المصانع وقربها من مستلزمات الإنتاج، وحجم الإنتاج والسياسة الخاصة به، ومصادر الحصول على المواد الخام والتخزين والرقابة على الإنتاج وجودته.
3. قرارات متعلقة بالتسويق: هي تلك القرارات الخاصة بنوع السلعة التي سيتم بيعها ومواصفاتها والأسواق التي سيتم التعامل معها، وقنوات التوزيع، والتعبئة والتغليف والتسعير والترويج لها.
4. قرارات متعلقة بالوظائف الإدارية: القرارات التي يحدد من خلالها الهيكل التنظيمي للمؤسسة وإسناد المناصب الإدارية، وقواعد اختيار المديرين وتدريبهم ومراقبتهم.
5. قرارات متعلقة بالتمويل: هي القرارات الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم رأس المال اللازم للمؤسسة، كيفية ونسبة توزيع الأرباح، والهدف من هذه القرارات الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.

إن عملية اتخاذ القرارات عملية مهمة وتحتاج إلى أساليب علمية وخطوات محددة لاتخاذ القرارات المناسبة والتي تقضي باختيار البديل المناسب من بين مجموعة البدائل المتاحة، بحيث يكون هذا البديل يحل المشكلة أو المشاكل المطروحة أمام المؤسسة. ولعل من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسة المشاكل المتعلقة بكيفية توفير الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها، أي البحث عن مصادر التمويل المتاحة واختيار الأمثل من بينها.

¹: بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص101.

المبحث الثاني: قرار التمويل والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر قرار التمويل من أهم التحديات التي تواجه مختلف المؤسسات خلال مزاولتها لنشاطها، فهو أساس تنفيذ المشاريع، فكلما كانت المؤسسة تحتوي على مصادر تمويل كافية كلما كان بإمكانها إنجاز المشاريع الهامة التي يتطلب حجمها تمويلا كبيرا. و بصفة عامة يجب أن يتلاءم قرار التمويل مع أهداف المؤسسة الاقتصادية و الظروف المحيطة بها، ومحددات أخرى هامة، إذ أن نوع التمويل يختلف من مؤسسة لأخرى حسب الطبيعة القانونية، نوع الإنتاج و حجم المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم قرار التمويل والعوامل المؤثرة فيه

إن عملية اتخاذ قرار التمويل عملية إدارية مهمة داخل المؤسسة، ومثلها مثل أي قرارات إدارية يتأثر قرار التمويل بمجموعة من العوامل وفي ما يلي مفهوم لقرار التمويل والعوامل المؤثرة فيه:

أولاً: مفهوم قرار التمويل

تعرف عملية تمويل المشاريع الاستثمارية على أنها جمع المبالغ الضرورية والتي تحصل عليها المؤسسة بمختلف الطرق وذلك لتغطية تكاليف استثماراتها، كما أنه يمكن القول أنها امتداد للأموال في وقت الحاجة إليها إلى حين استخدامها.

وهنا نشير إلى أن المقصود بالتمويل هو الحصول على النقود في أي وقت تكون هناك الحاجة إليها، وقد يكون التمويل قصير الأجل لمدة أقل من سنة أو طويل الأجل لمدة عادة ما تزيد عن خمس سنوات، وأن الغرض منه الاستهلاك أو الاستثمار، وعندما يكون للاستثمار يصبح رأسمالا.

أما قرار التمويل فهو يعبر عن أحد القرارات المالية الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية والمصادر المالية لتمويل هذه الاستثمارات داخلية كانت أو خارجية أو مزيجاً بينهما، وذلك بهدف تعظيم العائد على حق الملكية.

وبصيغة أخرى، فإن قرار التمويل هو ذلك القرار المالي الذي يسعى لإيجاد الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، بحيث على المؤسسة اختيار مصدر التمويل الذي يناسبها، وأيضا

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

اتخاذ قرار استثماري يلائم إمكانياتها التمويلية، لأنها ستقارن بين مردودية الاستثمارات المنفذة وتكلفة مصدر التمويل المختار.¹

وعليه يمكننا القول بأن قرار التمويل ما هو إلا عملية اختيار مصدر وطريقة التمويل الملائمة لتمويل استثمارات المؤسسة وحاجاتها إلى الأموال من بين مجموعة من البدائل المتاحة، وهذا الاختيار لا يكون بصفة عشوائية إنما يكون مبني على أسس علمية وتحليل واضحة تؤخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة، وتكلفة مصادر التمويل، والمردودية الاقتصادية للاستثمارات المراد تمويلها، والوقت المناسب للتمويل، وحجم المال الذي هي بحاجة إليه.

ثانياً: العوامل المؤثرة في قرار التمويل

إن المؤسسة تحصل على الأموال اللازمة لها من عدة مصادر سواء كانت مصادر داخلية أو مصادر خارجية، والعنصر الأهم للمفاضلة بين هذين النوعين من التمويل هو تخفيض التكلفة المرجحة لرأسمالها. وذلك آخذين بعين الاعتبار العوامل التالية:²

- 1- تكلفة التمويل من كل مصدر داخلياً كان أو خارجياً، فالتمويل مهما كان مصدره له تكلفة يجب مراعاتها.
- 2- ملاءمة التمويل للمجال الذي سيستخدم فيه، فإذا كان الهدف من التمويل هو التوسع الرأسمالي، فيستحسن في هذه الحالة التمويل طويل الأجل، أما إذا كان الهدف هو تمويل رأس المال العامل، عندها يستحسن أن يكون التمويل قصير الأجل، وذلك من أجل تخفيض تكلفة التمويل.
- 3- التوقيت، إن عملية التوقيت في الحصول على الأموال تعتبر نقطة في بالغ الأهمية، لأن التوقيت الجيد في الحصول على الأموال تقلل تكلفة الحصول عليها وبأفضل الشروط، غير أنه في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التوقيت غير المناسب لحاجتها للأموال.
- 4- السيولة النقدية في المؤسسة، وهنا يجب مراعاة وضع السيولة النقدية في المؤسسة التي ترغب في التمويل، فإذا كان هذا الوضع حرجاً، عندها على المؤسسة أن تغض النظر عن تكلفة هذا التمويل.
- 5- الشروط التي تفرضها الجهة التي تقوم بالتمويل، فبعض المقرضين يفرض شروطاً على المؤسسة التي تطلب التمويل مثل الضمانات التي يجب تقديمها ونوعيتها، توزيع الأرباح، قدرة المؤسسة على طلب تمويل

¹: لزغم سمية، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2012، ص31.

²: نعيم نمر داوود، التحليل المالي بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص153.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

إضافي من مصادر أخرى. فعندما تفشل المؤسسة في إدارة تلك المصادر المالية فإن توزيع الأرباح سيتوقف وذلك لضمان الدفع للدائنين وملاك الأسهم الممتازة.

- 6- الوفورات الضريبية التي يحققها التمويل الخارجي، في الوقت الذي لا يحققها التمويل الداخلي، حيث أن الفوائد المدفوعة على القروض يتم تحميلها على الربح، في حين أن توزيعات الأسهم لا عبء عليها.
- 7- حجم المؤسسة، فالمؤسسة ذات الحجم الكبير تحتاج إلى مصادر تمويل ضخمة.

المطلب الثاني: القيود المتحكمة في قرار التمويل

تخطيط بعملية اتخاذ القرارات التمويلية قيود عديدة يفرضها المحيط المالي وقيود داخلية متعلقة بأهداف الربحية والمردودية وكذا قيود التوازن المالي ومن جملة هذه القيود مايلي:¹

أولاً: القيود الكلاسيكية

وتتشكل من أسس التحليل المالي الكلاسيكي التي لها تأثير على قرار اختيار مصدر التمويل.

- 1- قاعدة التوازن المالي: ومحتواها أن الاستخدامات المستقرة يجب أن تمول بواسطة الموارد الدائمة. مثلاً يجب تمويل الاستثمارات بديون متوسطة أو طويلة الأجل أو عن طريق التمويل الذاتي أو الأموال الخاصة، كما يجب أن تمول استخدامات الاستغلال باستخدام موارد الاستغلال.

الإخلال بهذه القاعدة ينتج عنه عدة مشاكل أهمها عجز مفاجئ في الخزينة وانخفاض حاد في رأس المال العامل.

- 2- قاعدة الاستدانة العظمى (الاستقلالية المالية): ومفادها أن مجموع الديون المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية) يجب أن لا يفوق الأموال الخاصة.

ويعبر عن هذه القاعدة بالنسب التالية:

الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الديون المالية. ويجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد.

الاستقلالية المالية = الديون المالية / الأموال الخاصة. يجب ان تكون النسبة أقل من الواحد.

¹: مداخلة تمجدين نور الدين في أهمية مقارنة التدفقات كأساس في صناعة القرارات التمويلية والاستثمارية، جامعة ورقلة. متوفرة في الموقع

<http://ia600609.us.archive.org/10/items/Management-Economics>

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الموارد الدائمة. يجب أن تكون النسبة أكبر من النصف.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية فإذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين فإن هذا القرار غير عقلاني من منظور الاستقلالية المالية.

3- قاعدة القدرة على السداد: مفادها أن الديون المالية يجب أن تفوق ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي السنوية المتوسطة القدرة.

القدرة على السداد = الديون المالية / القدرة على التمويل الذاتي.

هذه القاعدة مكملة للقاعدة السابقة، إذا تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسطة بين المؤسسة ودائيتها والتي تقل عن ثلاث سنوات، وتعبر هذه القاعدة على أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها باستخدام قدرتها على التمويل أي أن القدرة على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة تغطي إجمالي الديون المالية.

عدم الالتزام بهذه القاعد يعني الاستمرار في الاستدانة بغض النظر عن مستوى القدرة التمويلية الذاتية وذلك مؤشر عن زيادة احتمال القدرة على السداد وبالتالي التوقف عند دفع الديون في آجال استحقاقها، وبالتالي ارتفاع احتمال الافلاس. كما تعتبر هذه النسبة أساسا للمراقبة الداخلية من طرف متخذ القرار المالي وأساسا للمراقبة الخارجية من طرف المقرضين.

4- قاعدة الحد الأدنى للتمويل الذاتي: يعني يجب أن تمويل جزء من الاستثمارات ذاتيا (في حدود الثلث) وأن يغطي الباقي عن طريق الاستدانة.

وتهدف هذه القاعدة إلى تنويع مصادر لتمويل المشروعات الاستثمارية، وإذا مولت المؤسسة مشروعاً بواسطة القرض (100%) فإن ذلك يزيد من احتمالات تحقق مجموعة من المخاطر كتضخم مصاريف الاستدانة مقارنة بمردودية المشروع، وإذا مول المشروع كلية بموارد ذاتية فإن ذلك يفوت فرص الاستفادة من الوفورات الشريية المحققة بواسطة الاستدانة.

ثانياً: قيود أخرى

إلى جانب القيود المالية الكلاسيكية توجد قيود أخرى نذكر منها:

1- الطبيعة القانونية للمؤسسة: تختلف الطبيعة القانونية للمؤسسات، وفي كل شكل قانوني هناك مصدر تمويلي يتوافق وينسجم مع هذا الشكل، فالشركة العمومية يمكنها إصدار أوراق الاكتتاب العام للجمهور

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

بمختلف أنواعها، وشركة المساهمة يمكنها أن تفتح رأسمالها للمساهمة دون تحديد عدد معين من المساهمين... إلخ.

2- حجم المؤسسة: للحجم أثر في اختيار مصدر التمويل، ومن المنطقي أنه كلما زاد حجم المؤسسة كلما وسع ذلك من امكانية تنويع مصادر التمويل، وكلما قل حجمها كلما قلص من امكانية ذلك. فمثلا المؤسسات الصغيرة لا يمكنها طرح أسهم أو سندات للاكتتاب العام لأن حجمها لا يتطلب رأس مال كبير، وبالتالي فهي تميل أكثر للإقتراض من البنوك، أما المؤسسات الكبيرة والتي تنمو بسرعة كبيرة فهي بحاجة إلى كل مصادر التمويل تقريبا، أي كل من فتح رأس مال والاقتراض والتمويل الذاتي والتنازل عن الاستثمارات وأشباه الأموال الخاصة... إلخ.

3- حالة سوق رأس المال: بعد الأزمات المالية التي شهدتها الأسواق المالية بين سنة 1987 وسنة 1998 أصبح الاستثمار في الأوراق المالية يشكل خطرا لمصدرها والمستثمرين فيها على حد سواء، لذا فإن حالة السوق المالي يؤثر على إمكانية تنويع مصادر التمويل للمؤسسة. فإذا كانت السوق غير مشجعة للإصدار أي أن الأوراق المالية تفقد قيمتها أكثر مما تزداد فمن الأفضل البحث عن موارد بديلة، أهم هذه البدائل الاعتماد على النظام البنكي والإئتمان التجاري، والعكس ي السوق المشجعة والطبيعية فأمام المسير المالي مصادر تمويل متنوعة سواء داخل أو خارج السوق.

المطلب الثالث: مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة

هناك عدة مصادر متوفرة أمام المؤسسة للمفاضلة بينها واختيار المصدر المناسب، ولعل من بين أهمها المصادر طويلة الأجل، وهذه الأخيرة بدورها مقسمة إلى نوعين كما يلي:

أولاً: مصادر حقوق الملكية

وهي أساسا تتمثل في المصادر الداخلية للمؤسسة متمثلة في الأسهم بنوعها، والتمويل الذاتي.

1- التمويل بالأسهم العادية:¹

تمثل الأسهم حق ملكية لحاملها، ويعرف السهم على أنه وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام، قابلة للتداول غير قابلة للتجزئة. كما أنها عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل تمثل مستند ملكية، له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية.

¹: يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص258.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- القيمة الاسمية: هي القيمة المكتوبة على الصك أو قسيمة السهم، والتي توزع المؤسسة المصدرة لها الأرباح بنسبة مؤوية مكتوبة في السهم.
 - القيمة الدفترية: تتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن قيمة الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة.
 - القيمة السوقية: وهي عبارة عن سعر أو ثمن تداول السهم في سوق رأس المال عندما تطرح للاكتتاب، وتكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الاسمية.
 - أ- مزايا التمويل بالأسهم العادية:
 - يفضل المستثمرون التمويل عن طريق الأسهم العادية لأنه يحقق لهم معدل عائد أفضل، ويعتبر هذا مصدر وقاية من أثر التضخم في بعض الاستثمارات.
 - إن الزيادة في التمويل عن طريق هذا المصدر تؤدي إلى الزيادة في مقدرة المؤسسة على الإقتراض.
 - لا توجد أي التزامات أو أعباء ثابتة على المؤسسة مثل الفوائد في حالة التمويل عن طريق القروض.
 - ب- عيوب التمويل بالأسهم العادية:
 - إذا كانت المؤسسة تعتمد على التمويل بالملكية بدرجة عالية أو تستخدم المديونية بنسبة صغيرة مما يعني أن التكلفة المتوسطة للأموال تكون كبيرة مما هو متوقع.
 - لا تخصم التوزيعات من الضريبة أي لا تحصل على أي إعفاءات ضريبية مثل الفوائد كما هو الحال بالنسبة لمدفوعات الفوائد.
 - تكلفة اصدار السهم الجديدة أعلى من تكلفة الاقتراض.
- ونجد أن اصدارات الأسهم العادية الجديدة المرتبطة بحقوق الاكتتاب مرغوبة جدا من المساهمين والمستثمرين في السوق، ولهذا تعتبر هذه الطريقة أحد طرق التمويل المغرية للمؤسسة.
- 2- التمويل بالأسهم الممتازة:¹

تعتبر الأسهم الممتازة من مصادر التمويل طويلة الأجل لمنظمات المساهمة العامة، ولها خاصية الملكية والاقتراض، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الديون في الأولوية عند التصفية. ويمثل السهم الممتاز مستند ملكية أي ورقة مالية تجمع بين سمات السهم العادي والسند.

¹: سمير محمد عبد العزيز، التمويل واصلاح الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص24.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

وتلجأ الشركة إلى الأسهم الممتازة في حالتين أساسيتين هما:

- في حالة ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسة فإن التمويل بالسهم الممتاز يكون أفضل من التمويل بالقرض.
- عندما لا تستطيع الشركة إصدار الأسهم العادية بسبب وصولها إلى الحد القانوني.

أ- مزايا التمويل بالأسهم الممتازة:

- استخدام هذا النوع من التمويل يترتب عنه زيادة العائد لحملة الأسهم العادية، إذا كان أثر الرفع المالي موجب ونسبة الرفع عالية.
- لا يتطلب هذا النوع وجود أصول مرهونة كضمان كما يحدث في حالة التمويل بالقروض.
- الأسهم الممتازة ليس لها تاريخ استحقاق محدد ولا يتطلب وجود احتياطي لاستهلاك هذه الأسهم لذلك يعتبر أكثر مرونة من السندات.
- تسمح الأسهم الممتازة للشركة بتجنب المشاركة في الرقابة على الشركة من خلال المساهمة في التصويت.

ب- عيوب التمويل بالأسهم الممتازة:

- يجب أن تباع الأسهم الممتازة على أساس عائد أعلى من عائد السندات.
 - لا تعطي التوزيعات الخاصة بالأسهم الممتازة أي إعفاء ضريبي كما في حالة التمويل بالقروض.
- للسهم الممتاز لا يوجد التزام قانوني بدفع العائد ولكن يتوقف ذلك على تواجد صافي دخل وقرار بإجراء التوزيعات وتوافر سيولة كافية.¹

3- التمويل الذاتي:²

هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة، وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل و مصاريف تثقل كاهل المؤسسة.

¹: سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص52.

²: يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص226.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

وفي بعض الأحيان نجد التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر الأصول، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة رأس مالها، وهذا الفائض يتشكل أساسا في الأرباح بعد اقتطاع الضريبة والتوزيع.

أ- أهم مكونات التمويل الذاتي: تتمثل أساسا في:

- الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن الجزء من حقوق الملكية الذي تستمده الشركة من ممارستها عملياتها المرعبة ويتمثل في الجزء المتبقي من الأرباح العامة بعد تجنب الإحتياطات والتوزيعات المقررة. وسياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى. فالأرباح المحتجزة تزيد من قدرة المؤسسة على الحصول على قرض جديدة، وأيضا تشجع على زيادة التوسع والنمو والقيام بالاستثمارات. وتقلل من درجة الخطر لكونها تزيد من درجة سيولة المؤسسة.
- مخصصات خسائر القيمة (الاهتلاك): يعرف على أنه مصروف لا يستخدم أموال الحاضر، وإن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيرادات واحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت احلال الأصول التي خصم لحسابها. أي هو عبارة عن طريقة لتوزيع التكاليف حيث توزع تكلفة الاستثمار القابل للاهتلاك على دورات مدة حياته.

وتظهر أهمية حساب الاهتلاك في المحافظة على رأس مال المؤسسة وذلك الأصل الثابت في نهاية حياته الانتاجية غير صالح للإنتاج ولهذا ينبغي على المؤسسة أن تحتجز من أرباحها السنوية جزء لمقابلة هذا النقص.

- مخصصات المؤونات: هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، وهي توضع وتخصص تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر لخطر أو أخطار يمكن أن تحدث مستقبلا، وتكون خاصة لمواجهة أخطار تمس الأصول.

- الإحتياطات: هي عبارة عن الاموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح غير الموزعة أي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة وتحتجز في حساب إحتياطي خاص وهي حق من حقوق اصحاب المؤسسة. وهي أنواع منها القانوني الذي تفرضه الدولة، والاختياري الذي تقرره المؤسسة.

ب- مزايا التمويل الذاتي:

- يعتبر المصدر الأول والوسيلة المستخدمة لتكوين رأس مال بأقل تكلفة ممكنة.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- أن زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام أو طرح الأسهم للبيع قد يؤثر سلباً على مركز اتخاذ القرار في تلك المؤسسة ويسلب بعض المساهمين حق التدخل في إدارة المؤسسة، وبالتالي فهم يفضلون عدم توزيع أرباحهم لعدة سنوات على أن يفقدوا السيطرة على هذه المؤسسة.
- يعطي المؤسسة الحرية في اختيار نوعية الاستثمار دون التقيد بالشروط المختلفة التي يطلب منها تنفيذها مقابل الحصول على أموال من مصادر خارجية.

ت- عيوب التمويل الذاتي:

- الامتناع أو تخفيض حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن يحدث إنخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي إنخفاض قيمتها السوقية.
- يؤدي الإعتماد على التمويل الذاتي إلى تعطيل التوسع مما يؤدي إلى تفويت فرص استثمارية جيدة للمؤسسة بسبب قصر التمويل الذاتي على توفير الاحتياطات المالية اللازمة التي تتطلبها تلك الاستثمارات.
- حرمان أصحاب الحقوق من أرباح حققتها المؤسسة.

ثانياً: الديون

وهي عبارة عن التزامات مالية تقوم المؤسسة بسدادها لمستحقيها في تاريخ حلول أجل استحقاقها كما تقوم بدفع أعباء ومصاريف وفوائد القروض نتيجة الاستفادة من هذه الأموال. وسوف نتطرق إلى القروض والسندات كمصدرين للتمويل في المؤسسة.

1- التمويل بالقروض: هي قروض تحصل عليها المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وقد يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاماً، وما يميز القروض هو الاتفاق المسبق على شروطها، فيحدد معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق والضمانات بالتفاوض بين المقرض والمقترض، وقد يصاحب ذلك التزام المقترض ببعض الشروط تدعيماً للضمان المتفق عليه، أما سداد قيمة القرض فقد يتم دفعة واحدة في تاريخ الإستحقاق المتفق عليه، أو أن يتم على أقساط متساوية في تواريخ معلومة.

أ- القروض طويلة الأجل:

هي تلك القروض التي تفوق مدتها السبع سنوات، بهدف توفير موارد مالية كبيرة لقطاع المؤسسات، يتم استغلالها في تمويل مشروعاتها الاقتصادية الكبيرة وتغطية احتياجاتها المالية الأخرى. يمنح هذا النوع من القروض من قبل البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في توظيف الموارد المالية طويلة الأجل، وهنا قد تفرض جملة من الشروط على المؤسسة المستفيدة من القروض الطويلة الأجل، حيث إمكانية فرض معدل فائدة مرتفع نسبياً.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

كما قد تطلب ضمانات مادية أو شخصية لقاء منحها، وفي أحيان أخرى قد يشترط مراقبة كيفية استخدامها ومجالات استعمالها¹.

وبعد التفاوض بين المؤسسة المقترضة والمؤسسة المالية المقرضة عادة ما يشمل عقد الحصول على القرض مجموعة من الشروط الإضافية إذا كانت المؤسسة خاصة، من هذه الشروط:²

- رهن بعض الأصول؛
- لا يحق للمؤسسة المقترضة الحصول على دين طويل الأجل إلا بعد ترخيص المقرض.

ب- القروض متوسطة الأجل:³

تستخدم هذه القروض في أغلب الأحيان لتمويل الأصول الثابتة؛ من تجهيزات الإنتاج، معدات النقل، وقطع الغيار. تمنح عادة من قبل البنوك التجارية، التي تشترط عدم تجاوز مدة تمويلها لمدة صلاحية استعمال الاستثمار. ونشير إلى أن مدة استحقاق هذه القروض تفوق السنة ولا تتجاوز السبع سنوات.

وهذه القروض موجهة أساسا لتمويل الإستثمار في التجهيزات ومعدات الانتاج، وأغلب هذه القروض مرهون بضمان، وقد يصاحب هذه القروض الزام المؤسسة المقترضة بمجموعة من الشروط منها:

- شروط استخدام القرض بالكيفية المتفق عليه وفي الأغراض المحددة كضمان لاسترجاع الأموال؛
- شرط تحديد سقف لمديونية حفاظا على الملائمة وقدرة المؤسسة على التسديد مستقبلا؛
- شروط على توزيع الأرباح على المساهمين فلا تتعدى نسبة معينة للحفاظ على نسبة معينة بين الأموال المملوكة والقروض ضمن الهيكل التمويل للمؤسسة.

ت- الائتمان التجاري والقروض قصيرة الاجل: القروض قصيرة الاجل هي القروض البنكية التي لا يتجاوز تاريخ استحقاقها السنة وهي أساسا لتمويل دورة الاستغلال، أما الائتمان التجاري فهو أيضا مصدر للتمويل قصير الاجل، وهو عبارة عن قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها المؤسسة في عملية الاستغلال.

ث- مزايا وعيوب التمويل عن طريق القروض: مثل أي مصدر من مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة هناك مزايا وعيوب تتصف بها القروض، ومن المزايا نذكر مايلي:⁴

¹ : A. Ben Halima , **Pratique des Techniques Bancaires**, Edition DAHLEB, Algérie, 1997, P : 78.

²: مبارك لسوس، **التسيير المالي**، دديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص190.

³: نفسه، ص 189.

⁴: نفسه، ص 190.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- تجنب المؤسسة تكاليف اللجوء إلى الإصدار العام إلى الجمهور؛
- عملية الحصول على القرض لا تستغرق وقتا طويلا مقارنة بالوقت الذي تتطلبه عملية الإصدار العام إلى الجمهور؛

- سهولة التفاوض بين المؤسسة والجهة المقرضة خاصة إذا كان المقرض طرفا واحدا؛
- الاستعانة بالقرض المتوسطة وطويلة الأجل يغني عن اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل ، وبالتالي تفادي مخاطر احتمال عدم التجديد أو مواعيد الإستحقاق القصيرة.

ومن جملة المساوئ التي قد تترتب عن اللجوء إلى الإقتراض نذكر:¹

- أن سداد القروض متوسطة وطويلة الأجل بأقساط سنوية طويلة المدة المحددة لإهلاك هذه القروض يعرض المؤسسة إلى الاستنزاف النقدي المستمر؛
- في العادة تتضمن اتفاقيات تقديم القروض نصوصا مقيدة للمؤسسات المقرضة لحماية حقوق الدائنين، بينما تخلو المصادر الأخرى من هذه القيود؛
- كون هذه القروض طويلة الأجل، قد يطلب المقرض ضمانات قد لا تكون في متناول المؤسسة.

2- التمويل بالسندات:² السند هو عبارة عن صك تصدره المؤسسة، وهو يمثل بذلك عقد أو اتفاق بين طرفين، ومقتضى هذا الاتفاق يقرض الثاني سلفا معينا للطرف الأول الذي يتعهد بتأدية أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة، فهو عبارة عن وثيقة تثبت الاقتراض لقاء فوائد تدفع سنويا.

فالسند ورقة مالية تمثل دين طويل الأجل على المؤسسة المصدرة له وجزء من الدين الكلي، وللسند قيمة سوقية قد تزيد أو تقل أو تساوي القيمة الاسمية، بمعنى أن هنالك احتمال تحقيق ربح أو خسارة لحامل السند.

ويصدر السند من طرف: الشركات، الحكومة، الجماعات المحلية، المؤسسات المالية المختصة. وبما أن السندات هي مصدر من المصادر المالية طويلة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة فهي تتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل في ما يلي:

- حامل السند يعتبر دائنا من دائني المؤسسة ؛

¹: المرجع السابق، ص191.

²: عبد القادر بو عزة، التأثير الجبائي على اختيار مصادر التمويل للمؤسسة، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، الجامعة المركزية بالجزائر، 2004، ص25.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- حامل السند يتحصل على فائدة ثابتة، وهذه في مقابل استخدام المؤسسة لأمواله وهذا بغض النظر عن حالتها المالية؛

- للسندات أجل محدد تلتزم المؤسسة بسداد قيمته في نهاية المدة المتفق عليها؛
- حاملوا السندات ليس لهم الحق في التصويت أو المساهمة في إدارة المؤسسة ؛
- السندات تكون مضمونة ببعض أصول المؤسسة.

وهناك عدة أنواع من السندات تتمثل في ما يلي:

- سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية: هذا النوع من السندات يتم إصداره بقرار من الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، كما أنه يعطي الحق لحامله بتحويله إلى عدد معين من الأسهم خلال فترات زمنية معينة.
- سندات قابلة للاستدعاء: وهي السندات التي للمؤسسة المصدرة لها الحق في رد القيمة الاسمية للسند وهو ما يعرف بتعويض الاستدعاء
- السندات المضمونة: وهي عبارة عن السندات التي تصدرها المؤسسة المساهمة، ولكن بضمان يقرر برهن على أموال المؤسسة ، وقد يكون هذا الضمان المقدم من طرف أحد البنوك أو الحكومة أو بضمان عيني يقرر لحملة السندات رهن رسمي على عقارات أو موجودات المؤسسة.
- السندات العادية أو ذات العائد الثابت: هي تلك السندات التي يدفع المالك فيها قيمتها الاسمية بالكامل على أن يحصل خلال مدة القرض على فوائد ثابتة، بالإضافة إلى استرداد السند عند نهاية مدة القرض.
- السندات العادية ذات عائد متغير: وهي تلك السندات التي تصدر بقيمة اسمية محددة يدفعها المالك بالكامل ويحصل على فوائد متغيرة طوال فترة القرض، وهذا على أساس ما تحققه المؤسسة من أرباح.
- السندات ذات علاوات الإصدار: ويتم إصدار هذا النوع بقيمة اسمية معينة، وهنا يدفع المالك فيها أقل من قيمتها الاسمية، ويكون الفرق بين القيمة الاسمية وما تم دفعه من قيمة السند يتمثل في علاوة الإصدار، مع التزام المؤسسة بإرجاع القيمة الاسمية كاملة عند تاريخ الاستحقاق.
- السندات ذات القيمة المتزايدة: تعتبر هذه السندات عادية، تصدر بقيمة اسمية معينة مع التزام المؤسسة بالوفاء بقيمة اسمية أكبر من القيمة الاسمية التي اكتتب فيها صاحبها، وتمثل هذه الزيادة نسبة من الأرباح المحمودة تدفعها المؤسسة عند الوفاء بقيمة السند.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

والسندات كغيرها من مصادر التمويل لها مزايا و عيوب بالنسبة للمؤسسة، وتمثل المزايا في ما يلي:¹

- أن حامل السند لا يشارك في الأرباح التي قد تتحصل عليها، وتكون تكلفة السند محددة من قبل؛
- عائد السندات غالبا ما يكون أقل من عائد الأسهم العادية؛
- عند استعمال أو استخدام القروض في تمويل المؤسسة لا يمكن لحملة السندات أن يشاركوا مالكي المؤسسة في الرقابة.

أما العيوب فهي:

- تكون تكلفة السندات ثابتة، فإذا انخفضت أو تذبذبت مكاسب المؤسسة فقد تصبح غير قادرة على دفع تلك التكلفة؛
- عادة ما يكون للسندات تاريخ استحقاق محدد، وأن المدير المالي للمؤسسة يجب عليه تكوين احتياطي لتسديد فوائد السندات في مواعيدها؛
- بما أن السندات طويلة الأجل هي التزام لفترة طويلة، فهذا يتضمن مخاطرة نظرا لعنصر الزمن، إذ يمكن أن تتغير القروض هنا إلى عبء كبير للمؤسسة.

يعد قرار التمويل من أهم القرارات التي تواجه المؤسسة، فهو يتمثل في توفير الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، بمعنى أنه اختيار مصدر التمويل المناسب الذي يتماشى مع جملة من المحددات كما يتأثر بمجموعة من العوامل، ويظهر قرار التمويل في شكل هيكل تمويلي يبين بديل معين أو جملة من البدائل المقرر اعتمادها في تمويل المؤسسة.

المبحث الثالث: هيكل وسياسة التمويل

كل مدير مالي هدفه هو توفير الأموال اللازمة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، وهذا معناه اتخاذ قرار التمويل المناسب، بمعنى تحديد مصدر أو مصادر التمويل المناسبة للمؤسسة ووضع هيكل التمويل الأمثل الذي يخدم أهداف المؤسسة ويكون في إطار السياسة التمويلية للمؤسسة.

¹: مبارك لسوس، مرجع سابق، ص188.

المطلب الأول: مفهوم هيكل التمويل

يشير هيكل التمويل إلى الجانب الأيسر من الميزانية، حيث يعبر عن مزيج بين مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول (الجانب الأيمن من الميزانية). فالأصول يمكن تمويلها من مصادر متعددة: رأس المال، الفائض المحتجز، القروض طويلة الأجل، القروض قصيرة الأجل، التمويل بالمشاركة.

وقد يختلط الأمر عند الحديث عن هيكل المزيج التمويلي بين هذا المفهوم كاصطلاح معروف في دنيا الأعمال، وبين مفهوم هيكل رأس المال، فكان من الجدير توضيح مفهوم هيكل رأس المال حتى نستطيع التمييز بينهما، فمعنى هيكل رأس المال يتجلى في مزيج الأموال المملوكة للمؤسسة (رأس المال، الاحتياطات، الفائض غير الموزع)، وهناك من يضم إليها القروض طويلة الأجل أي أن هذا الهيكل هو تركيب للأموال الدائمة.¹

والمفهوم الأخير لهيكل رأس المال (أي مكونات التمويل طويلة الأجل)، هو المفهوم الأكثر شمولاً وشيوعاً على أساس أن عنصر القروض طويلة الأجل يشكل مصدراً هاماً من مصادر التمويل في المشروعات الكبيرة خاصة الصناعية منها.

ويمكن أن نستند في ذلك إلى مثال توضيحي كما يلي:

ليكن جانب من قائمة مركز مالي مختصرة لإحدى الشركات تركز عناصرها على مكونات إجمالي الخصوم وحق الملكية.

¹: محب خله توفيق، اقتصاديات التمويل الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص 341.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

جدول رقم: (1): شكل الميزانية

خصوم	أصول		
	كلي	جزئي	%
رأس المال	16,7	10	
احتياطات	16,7	10	
أرباح محتجزة	8,3	5	
حق الملكية	41,7		25
قروض طويلة الأجل	33,3		20
خصوم متداولة	25		15
إجمالي الخصوم وحق الملكية	100%		60
			إجمالي الأصول 100%
			60

المصدر: محب خله توفيق، اقتصاديات التمويل الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص342.

بناءً على البيانات الواردة في الجدول أعلاه سنوضح المفاهيم السابقة من خلال استعراضها في صورة عناصر وأرقام ومعدلات على النحو التالي:

- هيكل التمويل بصفة مبسطة يتكون من:
 - حق ملكية أو موارد ذاتية بنسبة 41.7 % من إجمالي المركز المالي (الخصوم وبالتالي إجمالي الأصول)؛
 - قروض طويلة الأجل بنسبة 33.3 % من إجمالي المركز المالي؛
 - خصوم متداولة بنسبة 25 % من إجمالي المركز المالي.
- هيكل رأس المال بمعناه الضيق (الأموال المملوكة للمؤسسة) فإنه يتكون من:
 - رأس المال بنسبة 16.7 % من إجمالي المركز المالي؛
 - احتياطات بنسبة 16.7 % من إجمالي المركز المالي؛
 - أرباح محتجزة 8.34 % من إجمالي المركز المالي.
- هيكل رأس المال بمعنى مكونات التمويل الدائم فإنه يتكون من:

- رأس المال بنسبة 16.7%؛
- احتياطات بنسبة 16.7%؛
- أرباح محتجزة بنسبة 8.3%؛
- قروض طويلة الأجل بنسبة 33.3%.

وهيكل رأس المال بمعنى مكونات التمويل الدائم هو المعنى الأكثر شمولاً وشيوعاً، على اعتبار أن القروض طويلة الأجل مصدر مهم من مصادر التمويل، وبعض خبراء التمويل يرون استبعاد الخصوم المتداولة من مكونات التمويل على اعتبار أنها تمويل مؤقت، ولذلك يستخدمون مصطلح هيكل رأس المال بدل كلمة هيكل التمويل.

وعليه فإن هيكل التمويل هو تمويل النشاط التجاري والاستثماري للمؤسسة، فهو يمثل جانب الخصوم من ميزانية أي مؤسسة، فهو تركيب المصادر التي يتم بموجبها تمويل الأصول أو باقي أنشطة المؤسسة، ويشمل هيكل التمويل على كافة الخصوم وبالتالي يشمل أشكال التمويل الدائم والمؤقت والطويل والقصير الأجل.

المطلب الثاني: السياسة التمويلية للمؤسسة

يمكن تعريف السياسة التمويلية للمؤسسة بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تعمل على توفير الأموال اللازمة للمؤسسة في الوقت المناسب، بأقل تكلفة ممكنة، مع استخدام تلك الأموال أحسن استخدام ممكن من خلال هيكل التمويل الأمثل الذي يتحقق معه أهداف التي تصبوا إليها المؤسسة (تحقيق ربح وتعظيم الثروة).¹

وتعرف أيضاً على أنها: "تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والامكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة، إذ تظطر المؤسسة للتعامل مع هذه القيود من خلال عدة أوجه مختلفة تتحدد عن طريق الأهداف المسطرة".²

وعلى ذلك تتحدد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة التمويلية على مستوى المؤسسة على النحو التالي:³

- توفير الأموال اللازمة للمؤسسة في الوقت المناسب؛

¹: محب خله توفيق، مرجع سابق، ص344.

²: مداخلة نور الدين، مرجع سابق، ص6.

³: محب خله توفيق، مرجع سابق، ص345.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- تحديد الكيفية التي يمكن أن تحصل بها المؤسسة على الأموال اللازمة ومصادرها المختلفة للقيام بنشاطها في مراحلها المختلفة وهي مراحل التطوير والتوسع والنمو والتشغيل الدوري؛
- تحديد كيفية إدارة هذه الأموال لتحقيق الأهداف المرجوة؛
- تحديد كيفية الحصول على الأموال وتكوين هيكل التمويل الأمثل الذي يحقق الأهداف المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة مع مراعاة تكلفة الفرصة البديلة.

وتبلور السياسة التمويلية الدورة المالية لرأس المال والتي يمر من خلالها من مرحلة إلى مرحلة ليعود رأس المال في نهاية الدورة إلى المؤسسة، وقد تزداد عن القدر الذي بدأت به وحققت عائدا مناسباً لأصحاب المؤسسة.

ولتحديد السياسة التمويلية هنالك بعض الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار فهي تساعد على توضيح وتحديد معالم السياسة التمويلية، ونذكر منها:¹

1- الشكل القانوني للمؤسسة:

إن الشكل القانوني للمؤسسة يؤثر على هيكل التمويل ومصادر التمويل المختلفة ووزن كل مصدر داخل الهيكل التمويلي، بل يحدد وجود بعض العناصر من عدمها، ويحدد حجم الاحتياجات التمويلية للمؤسسة. ومن هنا يختلف هيكل التمويل من مؤسسة لآخر، فالمؤسسة الفردية تختلف عن الشركة، وشركات الأموال تختلف عن شركات الأشخاص.

2- هيكل رأس المال:

السياسة التمويلية تبحث في تحديد هيكل التمويل، وبالتالي هيكل التمويل هو الأهم ورأس المال ما هو إلا جزء منه، لأن هيكل التمويل ينطوي على كل أنواع وأشكال التمويل المملوكة والمقترضة أي موارد داخلية وخارجية، كما يتضمن التمويل الدائم والمؤقت.

3- رأس المال العامل ورأس المال الثابت:

نعني برأس المال العامل تلك الأموال التي تنفق على الأصول المتداولة (النشاط الجاري)، أما رأس المال الثابت فهو الأموال التي تنفق على الأصول الثابتة أي النشاط الاستثماري، هنا وتهتم السياسة التمويلية

¹: المرجع السابق، ص 346-347.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

بتحديد مصادر التمويل الملائمة لكل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، ولا بد أن تتناسب الأداة التمويلية لكل نوع من أنواع رأس المال من حيث الأجل والتكلفة.

وجدير بالذكر أن صانعي السياسة التمويلية يهتمون بثلاث جوانب عند دراسة هيكل التمويل هي:

- تحديد الاحتياجات اللازمة من الأموال؛
- تحديد الفترات الزمنية التي تحتاج المؤسسة خلالها هذه الأموال؛
- حساب تكلفة توفير تلك المقادير من الأموال من عدة بدائل للاستقرار على أحدهم أو بعضهم.

المطلب الثالث: نظرية الرفع المالي وهيكل التمويل المتوازن والأمثل

يتأثر الهيكل التمويل بنظرية الرفع المالي وأثره عليه، لذلك ارتأينا إلى توضيح الرفع المالي في مايلي:

أولاً: الرفع المالي¹

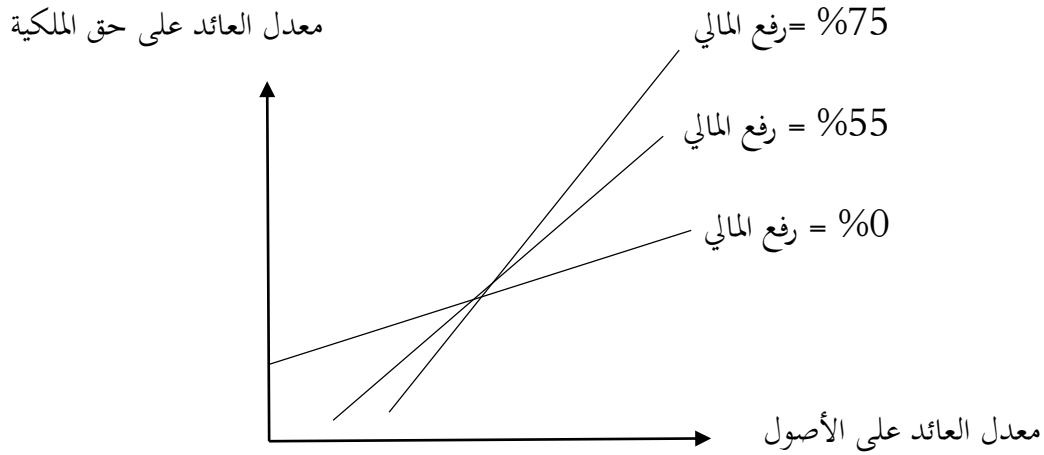
الرفع المالي فهو نسبة القروض إلى الخصوم، والبحث على الهيكل المالي الأمثل يستوجب أثر الرفع المالي. فبعد حصول المؤسسة على مواردها المالية ستقوم بتوظيفها والنتائج المحققة يجب أن تقارن بالأصول المستخدمة من جهة، وبالأموال الخاصة الموظفة من جهة أخرى وبالتالي نحصل على معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على حق الملكية.

إن العلاقة بين معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على حق الملكية في ظل معدلات رفع مالي مختلفة تظهر في الشكل التالي:

¹: مفيد يجاوي، تحديد الهيكل التمويل الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص-ص 90-93.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (1): أثر الرفع المالي على معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على حق الملكية



المصدر: مفيد مجاوي، تحديد الهيكل التمويل الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص90.

إن نقطة إلتقاء المنحنيات الثلاث تدعى بنقطة عدم الاهتمام وفيها يكون:

- معدل العائد على مجموع الأصول = سعر الفائدة
- معدل العائد على حق الملكية = معدل العائد على مجموع الأصول (1 - معدل الضريبة)
- فكلما زاد معدل العائد على مجموع الأصول عن سعر الفائدة فيمكن الاعتماد أكثر على القروض والعكس صحيح.
- ومعدل العائد على مجموع الأصول يرتبط بنتيجة الاستغلال المحققة في المؤسسة ومنه طريقة التمويل (اقتراض أو تمويل ذاتي) لها علاقة مباشرة بهذه النتيجة، ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): علاقة الرفع المالي بالنتيجة .

خسارة	ربح ضعيف	ربح مهم
علاقة طردية بين الرفع المالي والنتيجة.	علاقة عكسية بين الرفع المالي والنتيجة.	علاقة طردية بين الرفع المالي والنتيجة.

المصدر: مفيد مجاوي، مرجع سابق، ص91.

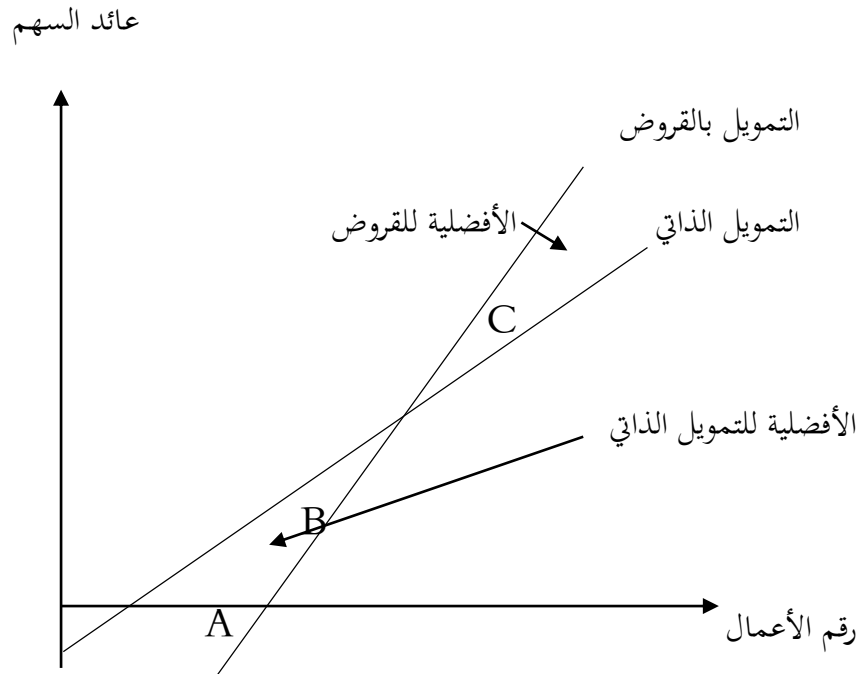
- إذا كانت المؤسسة في حالة خسارة فإنه كلما اعتمدت على القروض أكثر كلما زادت الخسارة (أنظر الشكل رقم 3).

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- إذا كانت المؤسسة تحقق أرباحا، لكنها أرباحا ضعيفة، فإنها كلما اعتمدت أكثر على القروض تنخفض الأرباح (أنظر B في الشكل رقم 3).

أما إذا كانت الأرباح مهمة فكلما اعتمدت على القروض أكثر كلما زادت الأرباح (أنظر C في الشكل رقم 3)، وهذا هو أثر الرفع المالي، والنقطة الفاصلة في مجال الربح هي نقطة عدم الإهتمام المذكورة سابقا (التي تمثل نقطة التقاء المنحنيات الثلاثة في الشكل رقم 1) ويمكن توضيحها أكثر إذا تطرقنا لها من خلال وضع علاقة بين رقم الأعمال و عائد السهم والتي تظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): كيفية المفاضلة بين طرق التمويل



المصدر: مفيد مجاوي، مرجع سابق، ص92.

فكلما زاد رقم الأعمال عن نقطة عدم الإهتمام فستكون الأفضلية للقروض، أما في حالة عدم تحقيق أرقام أعمال هامة (أقل من نقطة عدم الإهتمام) فيجب الابتعاد عن القروض والإعتماد على مصادر مالية داخلية للمؤسسة، فآثر الرفع المالي يعني أنه بزيادة الاعتماد على القروض تزيد الخسائر أو الأرباح بنسب مهمة حسب النتيجة في المؤسسة مما يعني أن المؤسسة يمكنها أن تعتمد على القروض أكثر فأكثر طالما وضعيتها المالية جيدة وهنا تظهر الإشكالية الجديدة إلى أي مدى يمكن الإعتماد على القروض الشيء الذي يتنافى مع الاستقلالية المالية.

ثانياً: هيكل التمويل المتوازن والأمثل

يمكن تحديد مفهوم هيكل التمويل المتوازن باعتباره الهيكل الذي يحقق أقل تكلفة تمويل مع الحفاظ في نفس الوقت على مقدرة مؤسسة الأعمال على سداد التزاماته في مواعيدها.

وإذا كان ما تقدم يعبر عن التوازن فإن مفهوم الخلل يكون عكس مفهوم التوازن، وعلى ضوء ذلك المفهوم يمكن بيان كيف يصبح هيكل التمويل غير متوازن أي يعاني خللاً، ويكون ذلك في حال توفر شرطين هما:¹

- عدم تخفيض تكلفة التمويل بل وجنوحها للزيادة؛
- تخلف المؤسسة عن تسديد التزاماتها خاصة قصيرة الأجل.

أي أن الخلل في هيكل رأس المال يتحقق حينما تحصل المؤسسة على الأموال اللازمة لها بتكلفة أعلى من المؤسسات الأخرى المماثلة لها، وكذلك إذا كان المشروع متعثراً في تسديد المطالبات والالتزامات التي يحل آجال استحقاقها.

والهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة يعني إيجاد التركيبة المثلى لعناصر رأس المال، بحيث تكون التكلفة المرجحة في حدها الأدنى، وذلك حسب المعطيات والبيئة المحيطة بها، من حيث مصادر التمويل المتاحة والقيود المفروضة على تلك المصادر من حيث الشروط والفوائد المفروضة على المؤسسة، وكذلك سياسة توزيع الأرباح إضافة إلى معدل العائد الداخلي المتوقع على الاستثمار في المشروع الممول.²

ويمكننا القول بأن هيكل التمويل الأمثل يتحقق عندما يتحقق التوازن بين كل العوامل المؤثرة في الهيكل بطريقة مناسبة، لذلك يجب أن يتسم هيكل التمويل بمجموعة من السمات نذكر منها:³

- الربحية: يجب أن يعود هيكل التمويل على المؤسسة بالنفع عليها عن طريق الوصول إلى أقصى استخدام ممكن للرفع المالي مع الالتزام بأقل تكلفة ممكنة؛
- المرونة: بمعنى عدم اتصاف هيكل التمويل بالجمود، وإنما أن يتميز بالمقدرة على تعديل مصادر الأموال تبعاً للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال وبأقل تكلفة ممكنة؛
- القدرة على الوفاء بالدين: يجب أن لا يتجاوز اقتراض المؤسسة الحد الأدنى الذي يحدد قدرتها على الوفاء بالتزامات هذا الاقتراض، وفي نفس الوقت يجنب الملاك أي مخاطر مالية إضافية؛

¹: محب خله توفيق، مرجع سابق، ص356.

²: نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص180.

³: د. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات التمويل والاستثمار والتحليل المالي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص216.

الفصل الأول: أسس عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

- الرقابة: يجب أن يتضمن هيكل التمويل أقل مخاطرة ممكنة لفقدان السيطرة والرقابة على إدارة المؤسسة.

وتعتبر هذه هي السمات العامة لهيكل التمويل الأمثل أو المناسب، وقد تعكس الصفات الخاصة للمؤسسة بعض الملامح الإضافية المحدد، مثلاً أن تعطي مؤسسة ما أهمية أكبر للمرونة عن الرقابة بينما تهتم مؤسسة أخرى بالقدرة على الوفاء بالدين أكثر من أي متطلبات أخرى. لذلك يجب أن يكون هيكل التمويل للمؤسسة قابلاً للتكيف بسهولة مع الظروف المتغيرة.

خاتمة الفصل:

رغم اختلاف أنواع المؤسسات وحجمها ومجال عملها، إلا أن عملية اتخاذ القرارات تلقى أهمية بالغة وعناية كبيرة من طرف متخذي القرار والمسيرين، وعملية اتخاذ القرار تتم على عدة مراحل وهذا حتى تكون ذات فاعلية لتأدية الغرض منها، وتتأثر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة والبيئة المحيطة، والقرارات الإدارية متنوعة وعديدة ومنها قرار التمويل، وبمأن قرار التمويل يعني بتحديد واختيار مصدر التمويل المناسب للمؤسسة، فيجب أن يأخذ في عين الاعتبار مجموعة من القيود التي تتحكم في قرار التمويل عند اتخاذ هذا الأخير، وقرار التمويل ينتهي بتحديد هيكل التمويل الأمثل أو المناسب للمؤسسة والمصادر الأكثر ملاءمة لإحتياجاتها.



إعداد وتقديم القوائم المالية وفق SCF
والاستفادة منها في اتخاذ
قرار التمويل.

مقدمة الفصل:

يعتبر قرار التمويل من الوظائف الأساسية لإدارة المؤسسات، وقرار التمويل كما ذكرنا سابقا يهتم بإختيار مصدر التمويل المناسب للمؤسسة، لذلك يتأثر بمجموعة من المحددات ولعل أهم هذه المحددات القراءة الصحيحة للقوائم المالية، والقوائم المالية هي نتيجة الأعمال المحاسبية فبعد إجراء مختلف المعالجات المحاسبية تنتج معلومات كمية ذات طبيعة مالية تعبر عن المؤسسة، وهذه المعلومات تكون في شكل قوائم مالية، والجزائر إثر التحول الاقتصادي الذي تمر به، اتجهت إلى اعتماد نظام محاسبي مالي جديد في مجال المحاسبة ةاعداد القوائم المالية، وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من القوائم المالية بصورة جيدة وصحيحة، وللاستفادة من هذه القوائم واستعمالها في اتخاذ قرار التمويل يجب على المؤسسة أن تقوم بتحليل هذه القوائم ويكون هذا باستعمال أدوات علمية متمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وهذا لمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة وكذلك معرفة الوضع المالي لها حت تستطيع اتخاذ قرار التمويل الأمثل.

ولتوضيح ذلك سنحاول في هذه الفصل إسقاط الضوء على مفهوم وأنواع القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، وكذلك مفهوم التحليل المالي لتلك القوائم، وعرض مختلف النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الأول: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الجديد

تعتبر المحاسبة وسيلة إيصال المعلومات إلى مستخدميها من خلال القوائم المالية، التي تمثل أداة هدفها عرض معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الوحدة الاقتصادية بالكيفية التي تساعد مستخدميها في الحكم على كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة تكون في شكل قوائم مالية تحتوي على كم هائل من البيانات والأرقام، تستعمل هذه الأرقام من طرف مستخدميها كل حسب حاجته ويجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص حتى تؤدي الغرض منها. وفي مايلي مفهوم للقوائم المالية وعرض لأهم خصائصها:

أولاً: مفهوم القوائم المالية

تتبلور نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة ومتكاملة من القوائم المالية التي تتكون من نوعين، القوائم المالية الأساسية وأخرى مكاملة، وتعد القوائم المالية جزءاً من التقارير المالية التي من المفترض أن تقوم المؤسسة بإعدادها استجابة لزيادة أغراض المستخدمين لها. كما تعد القوائم المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي كونها تزوده بالمعلومات والبيانات المالية التي تمثل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة.¹

وقد عرفت القوائم المالية بأنها: "عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة، أو مركزها المالي عن فترة مالية ماضية، أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مقبلة".²

وورد في تعريف آخر بأنها: "أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي لتحقيق أهداف المحاسبة المالية".³

والكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط، التلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها، تحليلها، تفسيرها، تلخيصها وهيكلتها من خلال عملية التجميع. وتعرض بعدها الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع وتضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان ليتم إصدارها خلال السنة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يصدرها

¹: بلول لويوة، دور المعلومات المالية في توجيه قرار التمويل في المؤسسة، مذكرة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2013، ص. 57.

²: حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2000، ص. 02.

³: يحيى أحمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الإدارية، إتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص. 71.

الكيان. كما يجب أن تقيم الكشوف المالية إجباريا بالعملة الوطنية وتوفر المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنة مع السنة السابقة لها.¹

من التعاريف السابقة نخلص إلى القول بأن القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج.

وقد حدد النص القانوني للنظام المحاسبي المالي أربع قوائم مالية رئيسية وملحقة وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول التدفقات النقدية (سيولة الخزينة)، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج.

ثانيا: خصائص القوائم المالية

يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص في المعلومات التي تقدمها القوائم المالية حتى تكون مفيدة وأكثر نفعاً لأغراض اتخاذ القرار، ومن بين هذه الخصائص نذكر الآتي:²

1. الملاءمة: تعرف على أنها قدرة المعلومة المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، بمعنى قدرة المعلومة لإيجاد فرق في اتخاذ القرار. ولكي تكون المعلومة ملائمة فلا بد أن ترتبط هذه المعلومة بشكل منطقي بالغرض من استخدامها وأن تكون مؤثرة فيه، أي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير وانعكاس على هذا القرار.

2. الموثوقية: تشير هذه الخاصية إلى التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله. بمعنى أن الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصوير الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية.

3. الثبات: يقصد به أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى. هذا لا يعني أن المؤسسة لا يمكنها التحول من طريقة معينة إلى أخرى، حيث يمكنها ذلك ولكن في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير المحاسبي في التقارير المالية خاصة للفترة التي حدث فيها تغيير. وبصفة عامة فإن التقارير المالية لأي سنة تكون مفيدة في حد ذاتها، ولكنها تكون أكثر فائدة إن أمكن مقارنتها مع تقارير مؤسسات أخرى أو مع التقارير السابقة للمؤسسة نفسها.

¹: بلعروس أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 85.

²: ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009، ص - ص. 46 - 60.

4. القابلية للمقارنة: يقصد بهذه الخاصية استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسات الأخرى التي تمارس النشاط الاقتصادي نفسه، حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة، الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.
5. الشمول: وهو الإفصاح الكامل. ويقصد به أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة لجميع المستخدمين، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية لها علاقة بالأنشطة بعضها ببعض في شكل مجموعة من القوائم المالية الملائمة التي تفيدي في تحقيق فاعلية اتخاذ القرار.
6. القابلية للفهم: إن معرفة قابلية القوائم المالية للفهم يعتمد على مؤشرين هما:
 - درجة الوضوح والبساطة، والبساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل، بل يجب أن تكون موضوعية في وصفها للأحداث والعمليات الاقتصادية المفصّل عنها بالشكل الذي يسهل للمستخدم تلقيها وفهمها.
 - مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات بصورة معقولة دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية أو ذات طبيعة مخصصة.
7. الأهمية النسبية: هي القيمة النسبية لبند من بنود القوائم المالية وتأثيره المتوقع على القرارات التي يتم اتخاذها بناء على المعلومات المعروضة في التقارير المالية.

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للوحدة والتي تكون مفيدة عند اتخاذ القرارات، وتتطلب تلك القرارات تقييم مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها، ويكون المستخدمون قادرين على تقييم تلك المقدرة إذا تم تزويدهم بمختلف المعلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة. وهي كما يلي:¹

1. المعلومات عن المركز المالي

تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية العمومية، ويتأثر المركز المالي للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، وهيكلها المالي، ودرجة سيولتها ودرجة يسرها. وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلي وكيف ستوزع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل مستقبلي.

¹: سالي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماجستير علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009، ص. 17.

وتكون المعلومات عن درجة سيولة ودرجة يسر المؤسسة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها المالية خلال هذه الفترة، أما درجة يسر المؤسسة فتشير إلى مدى وفرة النقدية عبر فترة أطول للوفاء بتعهداتها المالية عندما يحين ميعاد استحقاقها.

2. المعلومات عن الأداء

تقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، والمعلومات عن أداء المؤسسة خاصة ربحيتها، تكون مطلوبة لتقدير التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية والتي يكون من المحتمل أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل، وتكون المعلومات ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من قاعدة مواردها الحالية، وتساعد أيضا في تكوين الأحكام عن مدى الفعالية التي قد توظف بها الموارد الإضافية.

3. المعلومات عن التغيرات في المركز المالي

تقدم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي في قائمة منفصلة، مثل قائمة التدفقات النقدي أو قائمة تدفق الأموال. وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمؤسسة في حساب الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية، هذه المعلومات تكون مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم مقدرة الوحدة على توليد النقدية وما في حكمها واحتياجات المؤسسة لاستخدام التدفقات النقدية.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

حدد النظام المحاسبي المالي الجديد أربع قوائم مالية بالإضافة إلى ملحقة القوائم المالية، نوردها فيما

يلي:

أولا: الميزانية (قائمة المركز المالي)

جاء في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 تعريف الميزانية كما يلي: "تحدد الميزانية بصفة مفصلة عناصر الأصول والخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية."¹

إذا حسب النظام المحاسبي المالي فالميزانية تصنف الأصول إلى عناصر جارية وغير جارية، والخصوم إلى أموال خاصة وخصوم جارية وخصوم غير جارية، فالأصول الجارية تظهر فيها الأصول التي يمكن للمؤسسة بيعها أو

¹ : عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص. 10.

استهلاكها في إطار دورة الاستغلال، وكذا الأصول التي يتم اقتنائها بغرض المتاجرة بها في المدى القصير بالإضافة إلى الخزينة التي تتمتع بسيولة عالية، يعني غير مجمدة ولا مودعة لأجل طويل. والأصول غير الجارية تتمثل في الأصول غير الجارية العينية والمعنوية والمالية. في المقابل فإن الخصوم الجارية تتمثل في الالتزامات الواجب على المؤسسة أن تدفعها خلال دورة الاستغلال، أما الخصوم طويلة الأجل فهي ضمن الخصوم غير الجارية.¹

وتظهر الميزانية بالملحق رقم: (1).

ثانيا: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

هو بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية، وتقدم فيه المعلومات التالية:²

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها؛
- منتوجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاك والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛
- العناصر غير العادية؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، والنتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

وهذه المعطيات توفر معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة وأماكن وجود فرص استثمار مربحة، وتوضح أهمية هذه المعلومات فيما يلي:

- قياس التسيير الجيد للمؤسسة وكفاءة إدارتها وأداء الوحدة الاقتصادية؛
- التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للنشاط؛
- أساس قياس الضريبة.

¹ : شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص. 45.

² : القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص. 24.

ويظهر جدول حسابات النتائج في الملحق رقم: (2).

ثالثا: جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية)

يكن الغرض من إعداد جدول سيولة الخزينة في توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية، عن كل المحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر الأموال وفيما استخدمت ومقدار التغيير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.¹

كما يقدم المعلومات التالية:²

- مداخيل ومخرجات الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها؛
 - التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
 - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال وتحصيل أموال عن اقتناء أو بيع أصول)؛
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل؛
 - تدفقات الأموال المتأتية من فوائد وحصص الأسهم.
- ويقدم بإحدى الطريقتين: الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

ويظهر جدول النقدية في الملحق رقم: (3).

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.³

ويجب أن يحتوي المعلومات أو الحركات المرتبطة ب:⁴

¹ : شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص53.

² : القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص26.

³ : بلعروس أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص. 94.

⁴ : بوشريط احسن، النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة الماستر في العلوم المالية تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010، ص. 158.

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛
- تأثير تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة؛
- توزيعات النتيجة والتخفيضات المقررة خلال السنة المالية.

ويظهر جدول تغيرات الأموال الخاصة في الملحق رقم: (4).

خامسا: ملحق القوائم المالية

يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص مجموعة من النقائص، متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وهذه النقائص هي:¹

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الكشوف المحاسبية وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير الدولية وموضحة ومفسرة ومبررة لكل مخالفة لها).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعلومات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام والتي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه للمؤسسة.

وهنا نشير إلى أن هناك عاملان أساسيان لإظهار الملحق هما: عنصر ملاءمة المعلومة والأهمية النسبية. وعليه فإن الملحق يجب أن يحتوي فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم المالية بما يخص الذمة المالية.

من خلال العرض السابق لأهم القوائم المالية التي أدرجها النظام المحاسبي المالي الجديد، يتضح لنا أن دور وأهمية هذه الأخيرة هو جمع وتلخيص وهيكله العمليات والأحداث المحاسبية والاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة محددة، وتقديم هذه المعلومات في شكل قوائم مالية تتميز بالقابلية للفهم والمقارنة، ويتم استخدام

¹ : شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 56.

تلك القوائم في تحديد ومعرفة المركز المالي للمؤسسة وبعض المعلومات الأخرى التي تفيد في عملية اتخاذ القرار، وهذا من خلال استعمال الأدوات اللازمة في تحليل ومقارنة هذه القوائم.

المبحث الثاني: قراءة وتحليل القوائم المالية

تحتوي القوائم المالية على كم كبير من المعلومات والبيانات، وفي غالب الأحيان هذه المعلومات لا تكون ذات فائدة كبيرة في عملية اتخاذ القرار إذا ما اعتمد عليها في شكلها الخام الذي تظهر به في القوائم المالية، وهنا يأتي دور التحليل المالي الذي يقوم بتبسيط وتحويل تلك المعلومات الكثيرة إلى معلومات أقل لكن ذات فائدة أكبر.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأهميته

بعد الانفتاح العالمي الكبير وانتشار أسواق المال في غالبية الدول مع اشتداد حمى المنافسة بين المؤسسات، أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات عملية لا غنى عنها من أجل البقاء والتطور، من هنا يبرز دور التحليل المالي وما يحمل من أدوات كضرورة حتمية للمؤسسات التي تريد أن ترتقي بأدائها وتبحث عن موقع متميز في الوقت الراهن.

أولاً: تعريف التحليل المالي

ينظر إلى التحليل المالي بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية، إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، وتشكل النسب المالية الجانب الأهم في عملية التحليل. والنسب المالية هي علاقة مقارنة بين رقمين، وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى النسبة المرجحة، وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف."¹

ويمكن تعريفه على أنه "تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا البحث عن نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً."²

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية

¹: عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 1997.

²: زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص. 16.

في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار.¹

من خلال ما تقدم من يمكننا القول أن التحليل المالي هو عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، ومواطن الضعف لمعالجتها، وكل هذا من خلال القراءة والتحليل الملائمين للقوائم المالية المنشورة والمعلومات المتاحة عن المؤسسة.

ويشمل التحليل المالي ثلاث مراحل هي:²

1. التهيئة: تشمل التهيئة للتحليل المالي على تحديد الأهداف من التحليل المالي، وتجميع القوائم المالية والبيانات الأخرى اللازمة في التحليل، فالإدارة تحلل القوائم المالية لتساعد في اتخاذ القرارات التشغيلية والمالية، ومتابعة القرارات وقياس نتائجها، ومقارنتها لتحديد نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة.
2. الحساب والتفسير: حالما تحدد الأهداف ويتم الحصول على البيانات، تحدد الأساليب التي تكشف وضع المؤسسة وأدائها. ومن بين الأساليب الأكثر استخداماً هي النسب المالية والتحليل العمودي والأفقي.
3. التقييم: وهي المرحلة الأخيرة التي تحدد أهمية التحليل المالي، ويبدأ التقييم من خلال مقارنة نتائج التحليل المالي للمؤسسة مع المعايير المناسبة ومنه تكون الإدارة استنتاجات وتوصيات عن أداء المؤسسة.

ولكي يصبح التحليل المالي نموذجياً ويعتمد عليه في عملة اتخاذ القرار يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط، ومن بين هذه الشروط نذكر الآتي:³

- يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة؛
- أن يكون شاملاً لأنشطة المؤسسة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة؛
- أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد والوقت؛
- أن يركز على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة؛
- يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل البيانات متقدمة من ناحية الوقت؛

¹: مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أحنادير للنشر والتوزيع، السعودية، 2006، ص. 232.

²: محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص. 99.

³: عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص. 24. متوفرة على الموقع: <http://ia600609.us.archive.org/10/items/Management->

- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة كي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية الدراسات والأبحاث الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المؤسسات وتباعدها مراكزها وفروعها، بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية تخطيطية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تكمن في الآتي:¹

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط، حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي والجهات المستفيدة منه

يلعب التحليل المالي دوراً هاماً في اتخاذ قرارات سليمة، حيث أن توفر المعلومات عن المؤسسة من شأنه أن يخدم أطرافاً مختلفة لهم علاقات معها في ضوء الأهداف التي يسعون إليها.

أولاً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر، هي مصادر داخلية ومصادر خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض التحليل وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة. ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي هي:²

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛

¹ : وليد الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص. 21.

²: عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص24.

- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة؛
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث؛
- المكاتب الاستشارية.

ثانياً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

هناك جهات عديدة تستفيد من نتائج التحليل المالي، ويمكن حصر فائدة بعض الجهات فيما يلي:¹

- 1- إدارة المؤسسة: تساعد نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة، وكذلك تمكّنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.
- 2- عمال المؤسسة: تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة للأجور، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلاً، خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة.
- 3- الدائنون: يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة، ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل.
- 4- المساهمون: يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافأة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حالياً ومستقبلاً، وكذا درجة نموها من سنة لأخرى.
- 5- الموردون: تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المؤسسة)، وتطور درجة المديونية. وحسب النتائج المتوصل إليها، يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة أو التقليل من ذلك أو إلغائه تماماً.
- 6- الزبائن: تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة (المورد) على احترام العقود المبرمة معها. فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، فإن ذلك سيتسبب في صعوبات لزيائنها من جراء عدم تسليمها للطلبات في مواعيدها مثلاً.

¹: زغيب مليكة، مرجع سابق، ص - ص. 17 - 18.

7- الدولة: تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات. ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية واقتصادية معينة، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

إذا يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية من الأنشطة الهامة في الإدارة المالية، لذلك يقوم المدير المالي بتحليل البيانات والأحداث الاقتصادية التاريخية التي تقدمها القوائم المالية لوضع الخطط واتخاذ القرارات الهادفة إلى تنمية ثروة المؤسسة والملاك، وهذا التحليل يكون بالاعتماد على مجموعة من الأدوات المالية.

المطلب الثالث: مجالات استخدام، أنواع التحليل المالي

لكون التحليل المالي يكتسي أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي فإنه يستعمل في عدة مجالات وعدة أغراض، ولهذا نجد أنواع متعددة للتحليل المالي تتعدد حسب العيار المستخدم في تحديد أنواعه، ونذكر بعض من المجالات والأنواع للتحليل المالي.

أولاً: مجالات التحليل المالي¹

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي:

- 1- التحليل الاستثماري: يهدف هذا الأخير إلى معرفة العائد على الاستثمار (تقييم السهم والسندات)، وهيكل الأموال الدائمة ومعرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل، والمدى القصير (السيولة).
- 2- التحليل الائتماني: غالباً ما يقوم به المقرضون من أجل معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهوها وعلاقتهم مع المقترض وتقييمها، واتخاذ القرارات انطلاقاً من عملية التقييم، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضاً من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.
- 3- تحليل الاندماج والشراء: يهدف إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.
- 4- تحليل تقييم الأداء: يشمل تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة واتجاهات النمو.
- 5- التحليل من أجل التخطيط: يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضرورياً لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة والسوق، والتحليل المالي يعتبر من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط

¹: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص198.

الاستراتيجي، حيث يُستعان به في وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق للمؤسسة نفسها. وفي هذا المجال نستطيع القول أن التحليل المالي يلعب دوراً فريداً في مجال تقييم الأداء السابق أو الأداء المتوقع.

ثانياً: أنواع التحليل المالي

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل. بصورة عامة سنشير إلى بعض هذه الأنواع:

1. حسب الجهة القائمة بالتحليل:¹

- أ. تحليل داخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء تحليل لها.
- ب. تحليل خارجي: هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك والغرف التجارية والصناعية وكذا المكاتب المتخصصة في مراجعة الحسابات والتدقيق.

2. حسب الهدف من التحليل:²

- أ. تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- ب. تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- ت. التحليل المالي لتقويم ربحية المنشأة.
- ث. التحليل المالي لتقويم الأداء.
- ج. التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخدامات.

3. حسب الزمن:

أ. التحليل الأفقي (التاريخي - الديناميكي)

يقوم هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل عنصر من عناصر القوائم المالية تحت قياس وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقصان على كل منها مع مرور الزمن، لأنه يبين التغيرات التي تمت

¹ : وليد الحياي، مرجع سابق، ص. 28.

² : نفسه، ص. 31.

مع الزمن.¹ وهو يركز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك عبر مقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر ذات الميزانية في لحظة أخرى، أي أن التحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج.²

ويهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، وهنا يمكن القول أن التحليل المالي الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

كما يطلق على هذا الأخير بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فمثلا إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح، تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل كثيرا عن العام الماضي أو تكون نسبة العائد على حقوق المساهمين عالية ولكنها أقل من العام الماضي أو العكس، فتحليل الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة في تحسن ونمو أو في تدهور وانحدار.

يبقى استعمال هذا التحليل لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثلاتها من الفترات السابقة، كما يمكن استعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب، ويقدم له مساعدة للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المتبعة.

ب. التحليل العمودي (المطلق- الساكن)

يسمى أيضا التحليل الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، فإن كانت المؤسسة تحقق خسائر فهذا مؤشر سيء وغير مريح، وإن كانت قيمة الالتزامات الجارية تفوق الأصول الجارية فهذا مؤشر غير مقبول، وإذا كان العائد على الاستثمار أقل من عائد البنك فهذا مؤشر سيء جدا.³

يقوم هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين. إذا فهو يركز على دراسة القوائم المالية

¹: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص305.

²: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص191.

³: نفسه، ص192.

من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي، والوضعية المالية للمؤسسة، وتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية.

وتزيد الاستفادة من هذا التحليل بتحويله للعلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية. ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانفتاحه البعد الزمني منه، لذا يطلق عليه بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية.¹

كما يهتم التحليل المالي الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة، تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم أو المخزون إلى إجمالي الأصول، وبهذه الكيفية يتم حساب نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية. ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي، وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة التقديرات إلى إجمالي الأصول الجارية. وعليه فالتحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المتوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، ولا شك أن هذا يساعد مجلس الإدارة في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة، حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.

وبالرغم من أن هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة، إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تطورها وأداءها مع الزمن مقارنة مع المنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية. عموماً يتم استخدام التحليل الأفقي والعمودي ولا يتم الاستغناء بأحدهما عن الآخر، إن تحقيق المؤسسة لنسب مالية جيدة ولكنها تقل كثيراً عن متوسط المؤسسات المنافسة يعني أن أداء المؤسسة غير مقبول في ظل اقتصاد السوق وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، لذلك فإن استخدام هذه الأساليب والطرائق يعطينا صورة أكثر تكاملاً.

المبحث الثالث: استخدام أدوات تحليل القوائم المالية بغرض اتخاذ قرار التمويل

تعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بالميزانية أو جدول حسابات النتائج أو بهما معاً، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة. ويمكن أيضاً القول أنها عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية. وعلى هذا الأساس سنعرض أهم هذه النسب والمؤشرات.

¹: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 305.

المطلب الأول: التحليل باستخدام مختلف النسب المالية

يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أهم وسائل وأدوات تحليل القوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً، لدرجة أن الغالبية تخطئ بين التحليل بالنسب المالية للقوائم المالية والتحليل المالي الذي هو أعم وأشمل من مجرد تحليل لل قوائم المالية.

إن التحليل باستخدام النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيما مشتقة من أكثر من قائمة مالية. وهذا التحليل بإستعمال النسب المالية. وأهم هذه النسب نجد:

نسب السيولة؛

نسب الربحية؛

نسب النشاط؛

نسب التمويل أو الرافعة المالية.

أولاً: نسب السيولة أو قياس القوة المالية

وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة كأصول الجارية دون تحقيق خسائر¹. ونجد فيها النسب التالية:

1- نسبة التداول أو نسبة السيولة العامة: تهدف هذه النسبة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير²، إذا كانت الأصول الجارية أقل بكثير من الالتزامات الجارية فإن هذا يبين أن هذه المؤسسة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على وجود أصول جارية لدى المؤسسة تمكنها من سداد الالتزامات من ديون ومستحقات متاخرة على المؤسسة. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

¹: فهني مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دون دار نشر، رام الله، فلسطين، 2008، ص32.

²: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص313.

2- نسبة السداد السريع أو معدل التداول السريع: تمثل العلاقة بين الأصول الجارية بعد طرح المخزونات، وبين الخصوم المتداول المتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى، كما تسمى من طرف البعض بنسبة الخزينة العامة أو السيولة المختصرة.¹ تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السداد السريع} = \text{إجمالي القيم الجاهزة وغير الجاهزة} / \text{الخصوم الجارية} .$$

3- نسبة النقدية أو السيولة الحالية: وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل، وهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الديون قصيرة الأجل،² وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{النقديات وما يعادلها} / \text{الخصوم الجارية} .$$

ثانيا: نسب الربحية أو المردودية

وهي النسب التي يقاس من خلالها مردودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا عقلانيا لتحقيق الأرباح. أي لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات والتكاليف التي تتكبدها خلال الفترة. ومن بين هذه النسب مايلي:

1- نسبة هامش الربح الإجمالي: وهو يمثل نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، بحيث كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين، فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين³، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = \text{النتيجة الإجمالية} / \text{رقم الأعمال الصافي} .$$

2- نسبة هامش الربح الصافي: هذه النسبة تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات، يمكن ملاحظة هامش المبيعات الإجمالي قد يكون عاليا بينما هامش صافي الربح منخفضا وذلك لأن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تسويق ومصاريف إدارية وفوائد قروض، وفي هذه الحالة يكون هذا مؤشرا على نجاح العملية الأساسية بينما فشل المؤسسة في النواحي الأخرى بمعنى

¹: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص315.

²: بملول لويوة، مرجع سابق، ص70.

³: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص318.

وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف المؤسسة لا علاقة لها بتكلفة المنتج الأساسية،¹ وتحسب انطلاقاً من العلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي.

3- نسبة العائد على إجمالي الأصول: وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، ويقاس من خلاله قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزونات، إلى غير ذلك من الموجودات، . وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول.

ثالثاً: نسب النشاط أو التشغيل

تسمى نسب قياس كفاءة النشاط أو نسب قياس إدارة الأصول، وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة. أي توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن.² ومن بين هذه النسب نجد:

1- معدل دوران الأصول غير الجارية: وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول غير الجارية لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة. وتحسب من العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول غير الجارية = المبيعات / الأصول غير الجارية.

2- معدل دوران المخزون: هذا المؤشر يبين عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية، وهذه النسبة تمكننا من حساب متوسط فترة بقاء المنتج في المخزون وهي متوسط بقاء المنتج في المخزون بالأيام التي تساوي عدد أيام الفترة (360 يوم في حالة سنة كاملة) / معدل دوران المخزون، كما توضح هذه النسبة سرعة بيع المنتجات.³ وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزونات.

¹: المرجع السابق، ص319.

²: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص320.

³: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص322.

3- معدل فترة التخزين: ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمرا غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع المنتجات ذات تواريخ الصلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناء على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب وخلافه.¹ وتحسب وفق العلاقة:

$$\text{معدل فترة التخزين} = 360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران المخزون.}$$

4- معدل دوران المدينين: وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة، يجب أخذ أوراق القبض المخصومة بعين الاعتبار، لأن إهمالها يقلل من قيمة مقام النسبة ويجعلها تظهر بشكل أفضل مما هي عليه فعليا.² وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \text{المبيعات الآجلة (الزبائن + أوراق القبض)} / \text{متوسط حسابات المدينين.}$$

5- معدل دوران الدائنين: ويجب أن يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران المدينين مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين،³ ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \text{المشتريات الآجلة (الموردون + أوراق الدفع)} / \text{متوسط حسابات الدائنين.}$$

رابعا: نسب التمويل أو نسب قياس الرافعة المالية

وهي النسب التي يقاس بها مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية، وتسمى بنسب المديونية أو الدين، إن زيادة الاعتماد على الاقتراض في عمليات المؤسسة تؤدي إلى تحسين العائد على حقوق المساهمين، لكنها أيضا تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب الأعباء الإضافية التي يخلقها التوسع في

¹: فهني مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص38.

²: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص324.

³: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص330.

الدين،¹ أي تساهم هذه النسب في دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول غير الجارية بصفة خاصة. ونجد فيها النسب التالية:²

1- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الإستثمارات الصافية بالاموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، فهذا يدل على ان جزء من الأصول غير الجارية مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة في هذه الحالة قد اخلت بشرط الملاءمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول غير الجارية}}.$$

2- نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول غير الجارية، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير الجارية}}.$$

3- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل هيكل التمويل للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها المالية، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على النوارذ المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}.$$

4- نسبة التمويل الخارجي: وتسمى هذه النسبة أيضا بنسبة القدرة على الوفاء وتبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات. وتحسب وفق العلاقة التالية:

¹: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 340.

²: مبارك لسوس، مرجع سابق، ص-ص 31-45.

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية بواسطة النسب ، فإنه يمكن دراسة التوازنات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال العاملة وخاصة ما يتعلق بعناصر الميزانية،

أولاً: ترتيب عناصر الميزانية

ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة وهذا حسب السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية وتحتوي الميزانية على أربع كتل رئيسية.

ومنه فإن التوازن المالي يفترض بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى، بالمقابل الخصوم ذات الطبيعة قصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب على المؤسسة أن توفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة، وبالتالي منطقياً يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير.¹

ثانياً: رأس المال العامل

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول الجارية مطروح منها إجمالي الخصوم الجارية، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الإستغلال، أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.² وهو يستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وله تسمية ثانية هي صافي رأس المال العامل.

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:³

- من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول غير الجارية وحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول غير الجارية.}$$

¹: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص213.

²: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2012، ص31.

³: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص214.

- من أسفل الميزانية: على أنه ذلك الفائض من الأصول الجارية بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول جارية} - \text{خصوم جارية.}$$

ثالثا: مفاهيم أساسية لرأس المال العامل واحتياجاته¹

1- صافي رأس المال العامل: يمثل صافي رأس المال العامل الفرق بين الموجودات الجارية والالتزامات الجارية أو يمثل الفرق بين الخصوم ذات طبيعة طويلة الأجل بما فيها حقوق المساهمين والأصول ذات الطبيعة طويلة الأجل، كما أنه الجزء من الموجودات الجارية الممولة بالتمويل طويل الأجل.

ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{أموال دائمة} - \text{أصول غير جارية} \quad \text{أو} \quad \text{أصول جارية} - \text{خصوم جارية.}$$

تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حسابنا للعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة عمل التوازن المالي و عليه تهر ثلاث فرضيات:²

- أصول جارية تساوي الخصوم الجارية والمتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى وهو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.
- أصول جارية أكبر من الخصوم الجارية، وهذا يعني أن رأس المال العامل الدائم موجب هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر على وفاء المؤسسة وعلى قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.
- أصول جارية أقل من خصوم جارية وهذا يعني أن رأس المال العامل سالب مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها للغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، لكن بالمقابل هذا يدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة المدى وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

¹: مبارك لسوس، مرجع سابق، ص-ص 21-26.

²: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 215.

- 2- رأس المال العامل الإجمالي: يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي يه عبارة عن إجمالي الأصول الجارية. الهدف من دراسة رأس المال العامل لإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.
- 3- رأس المال العامل الخاص: يمثل العلاقة رأس المال العامل الدائم ناقص الديون طويلة الأجل، أو الأموال الخاصة ناقص القيم الجاهزة. إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الغير جارية، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.
- 4- رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

الديون قصيرة الأجل مضاف إليها الديون طويلة الأجل - رأس المال العامل الخاص

أو مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

- 5- احتياجات رأس المال العامل: تمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة الأجل (باستثناء السلفوات المصرفية) من جهة ثانية. تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة الدفع في هذا التاريخ. ويحسب كما يلي:

(قيم الاستغلال + قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفوات المصرفية)

- 6- الخزينة: هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفوات المصرفية)، كما يمكن تعريفها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل. كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها. الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات:¹

● إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل فغن الخزينة موجبة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الغير جارية لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

¹: المرجع السابق، ص218.

- وإذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل فإن الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكلة متمثلة في وجود أعباء إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنك، أو تنازل عن بعض من استثماراتها دون التأثير عن طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع جزء من المواد الأولية.
- وإذا كان رأس المال العامل يساوي رأس المال العامل، فإن الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

المطلب الثالث: اتخاذ قرار التمويل على ضوء نتائج التحليل المالي

إن النسب المالية دون معنى ولا قيمة لها ما لم يحدد لها معنى واضح تهدف من وراءه إلى قراءة قصور أو قوة لدى المؤسسة، وكما وضحنا سابقا فإن النسب المالية تستخرج من خلال عناصر القوائم المالية للمؤسسة، ويتم إختيار النسب الأكثر دلالة وفائدة من خلال نقطتين أساسيتين هما:¹

- النسب ذات العلاقة بأهداف المحلل المالي.
- الأطراف التي تقوم بالتحليل المالي هل هي أطراف داخلية أو خارجية للمؤسسة.

ولإتخاذ المؤسسة لقرار التمويل إنطلاقا من قراءة القوائم المالية، وبالأخذ بعين الإعتبار النقطتين السابقتين الذكر نجد أن المؤسسة يجب أن تهتم ب3 أنواع من النسب هي:

- نسب السيولة.
- نسب الربحية.
- نسب التمويل.

وسنحاول في ما يلي إستعراض الهدف من تحليل كل النسب ودورها في إتخاذ قرار التمويل في ما يلي:

أولا: نسب السيولة

إن الهدف من دراسة هذه النسبة هو تقييم القدرة المالية للمؤسسة، أي الوفاء بالتزاماتها قصيرة المدى، ويتم قراءة هذه النسب بأنها قدرة المؤسسة على تغطية خصومها الجارية من أصولها الجارية، أي معرفة مدى

¹: شعيب شنوف، مرجع سابق، ص193.

الفصل الثاني: إعداد وتقديم القوائم المالية وفق SCF والاستفادة منها في اتخاذ قرار التمويل

قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل، فإذا كانت المؤسسة غير قادرة على تسديد تلك الديون القصيرة فإنها في حاجة إلى تمويل من مصدر مناسب، وهو إما يكون من القروض أو الأموال الخاصة أو طلب تمديد آجال الإستحقاق، أي على المؤسسة إتخاذ القرار المناسب. أما في حالة تغطيتها للخصوم الجارية من الأصول الجارية فيجب النظر إلى درجة قبول هذه النسبة، فإرتفاعها كثيرا يعود بالسلب على المؤسسة، فقد يكون سبب إرتفاع الأصول الجارية هو تراكم المخزون أو هو زيادة النقديات أو تراكم حساب الزبائن وكل هذه الأسباب تقلل من ربحية المؤسسة.

ثانيا: نسب التمويل

تقيس مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية و مساهمة كل مصدر تمويل في تمويل الأصول، ويهتم أساسا بهذه النسبة المؤسسات المقرضة لمعرفة الاستقلالية المالية للمؤسسة، ولذلك وجب على المؤسسات التعرف على هذه النسبة من أجل اتخاذ قرار التمويل المناسب وذلك أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، وهذا يمكنها من الحصول على القروض كمصدر للتمويل أما في حالة العكس فيعني أنها لن تجد مصدر خارجي يمكن أن يقرضها، وحتى إن وجدت فإن الشروط التي تصاحب القرض لا تكون في صالح المؤسسة، وهذا ما يؤثر على السياسة المالية للمؤسسة لذلك يجب عليها الاعتماد على التمويل الذاتي.

ثالثا: نسب الربحية

هذه النسبة هي التي تقيس لنا قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة، أي هي كل وحدة واحدة من التكاليف بكم تعود على المؤسسة من أرباح، وهذه النسب تفيد المستثمرين والمقرضين، ويمكن الإستفادة منها في إتخاذ قرار التمويل، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زاد ذلك في احتمال إقبال المستثمرين إليها أي يمكن للمؤسسة أن تتخذ قرار التمويل بطرح أسهم أو سندات للاكتتاب.

ونجد أن نسب الربحية تتحكم فيها مجموعة النسب السابقة الذكر، فالنسبة إلى نسب السيولة إذا كانت مرتفعة جدا ذل ذلك على وجود أموال مجمدة لدى المؤسسة وهذا يقلل من ربحيتها هذا يدل أيضا على عدم قدرة المؤسسة على إدارة أموالها المتاحة بفعالية، ونسب التمويل أيضا تأثر على نسب الربحية، فالاعتماد على القروض والمصادر الخارجية كثيرا يثقل كاهل المؤسسة بالفوائد على القروض وهذا قد يقلل من الربحية، فمثلا تخفيض نسبة السيولة وزيادة نسب الرفع المالي أو نسب التمويل يترتب عليها زيادة الربحية للمؤسسة، لكن المغالاة قد يؤدي إلى الإفلاس لذلك يجب على المؤسسة أيجاد المعادلة المثلى لتلك النسب .

خاتمة الفصل:

إن مختلف العمليات والأحداث المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة أو فترات زمنية محددة، يتم جمعها وهيكلتها كي تقدم في قوائم مالية تحتوي على معلومات كمية، تكون هذه القوائم المالية تعبر بشكل صادق وصحيح عن المركز المالي للمؤسسة، وكذلك معلومات أخرى لكن تبقى هذه المعلومات أرقام مجردة بدون هدف واضح لذلك استوجب تحليل هذه المعلومات لاستغلال مجموعة من النتائج وهذا باستعمال أدوات التحليل المالي والمتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، والتي هي أساسا نسب ومجاميع مالية توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية، وينتج من التحليل باستعمال تلك الأدوات مجموعة من النتائج تقرأ وتفسر هذه النتائج بالشكل الذي يساهم في إتخاذ قرار التمويل المناسب من خلال إبراز نقاط القوة والضعف للمؤسسة حتى يتسنى لها معرفة المصادر الأمثل لها .



الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

قراءة وتحليل القوائم المالية

لمؤسسة

"SARL PHARMA ACCESS"

مقدمة الفصل

في ظل انتقال الجزائر من النظام المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد الذي غير طريقة إعداد القوائم المالية، حيث أنه يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية في الإعداد والإفصاح عن القوائم المالية، لتصبح مخرجات هذه القوائم تتميز بالموضوعية وتعتبر بصورة صادقة عن وضعية المؤسسة، هذا ما يجعل تحليل هذه القوائم يعطينا نتائج صحيحة وموثوقة مما يساعد مستخدميها في اتخاذ القرار.

ومن أجل التعمق أكثر في الدراسة ارتأينا ربط الجانب النظري بدراسة تطبيقية، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة ذات طابع تجاري تنشط في مجال توزيع الأدوية، حيث سنسلط الضوء على محتوى القوائم المالية التي تعدها هذه المؤسسة إثر اعتماد النظام المحاسبي المالي، ومن ثم متابعة نتائج أعمال هذه المؤسسة خلال السنوات (2010 - 2011 - 2012)، لمعرفة مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة موضع الدراسة، وفي الأخير نجري تحليلا لقوائم المالية باستخدام مجموعة من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بما يفيدنا في اقتراح قرار التمويل المناسب وفق أسس علمية سليمة.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة ومنهج الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستعمال النسب المالية.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة ومنهج الدراسة

انطلاقاً من سنة 2010 دخل النظام المحاسبي المالي الجديد حيز التطبيق، حيث أصبح لزاماً على جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إعداد وتقديم عملياتها وقوائمها المحاسبية والمالية وفقه.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

يهدف الوصول إلى اتخاذ قرار التمويل المناسب انطلاقاً من قراءة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، وبعد ما قمنا بوصف اتخاذ القرار وخاصة قرار التمويل وكذلك وصف القوائم المالية في الجانب النظري، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي، وفي هذا الفصل اعتمدنا على المنهج التحليلي في التطبيق العملي وإجراء العمليات اللازمة لإسقاط الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة.

وبهذا نكون استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والذي عرف حسب الفراء ومقداد على أنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد ومن خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية.

إعتمدنا في جمع المعلومات والبيانات الكافية على الملاحظة، والمقابلة والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، ومن خلال الزيارات الأولى للمؤسسة لاحظنا الجدية والإنضباط في العمل ومسؤولية كل فرد اتجاه عمله، كذلك لاحظنا العلاقة الحسنة بين أفراد المؤسسة المبنية على الإحترام والتعاون.

وقمنا بدراسة القوائم المالية للمؤسسة لبيع الأدوية بالجملة، وهي مؤسسة خاصة فردية، وتمت دراستنا على الفترة الزمنية المتمثلة في السنوات 2010، 2011، و2012 حيث لم يتسنى لنا الوقت الكافي لدراسة القوائم الخاصة بسنة 2013 لعدم إكمال العمل عليها. واستخدمنا البيانات والمعلومات المحتواة في القوائم المالية للمؤسسة، وعملنا على تبويب وتحليل تلك المعلومات باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي نخدم قرار التمويل.

وقد تمت الدراسة حسب الخطوات التالية:

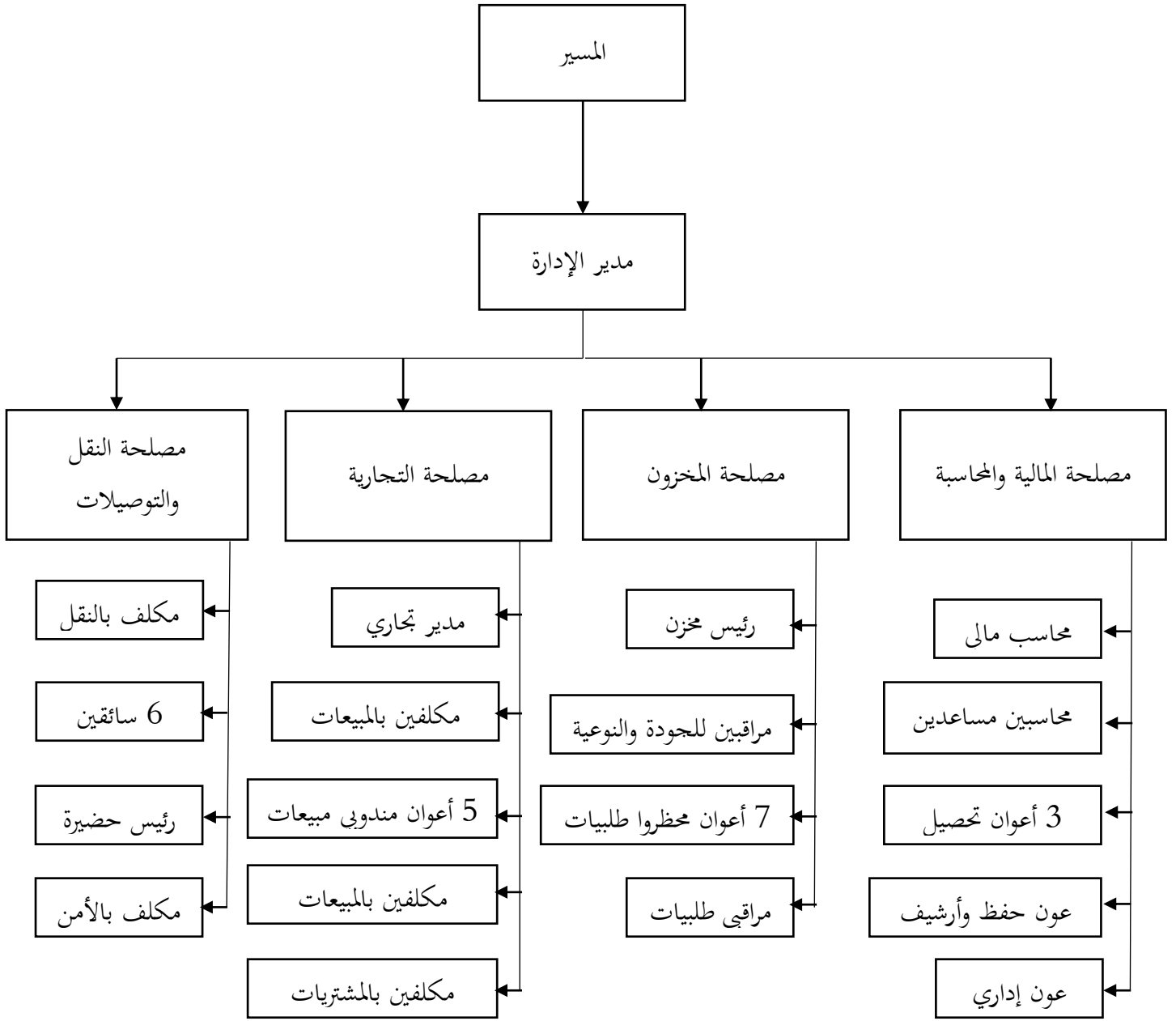
- ملاحظة كيفية سيرورة العمل وإجراء المقابلة مع المعني بمصلحة المحاسبة؛
- جمع مختلف البيانات والمعلومات اللازمة وتبويبها لإجراء التحليل (قوائم مالية ووثائق أخرى)؛
- إجراء التحليل المالي على القوائم المالية باستعمال النسب المالية التي تساعد في اتخاذ قرار التمويل، وكذلك مؤشرات التوازن المالي؛
- قراءة وتفسير نتائج التحليل المالي المحصل عليها؛

- محاولة اتخاذ قرار التمويل المناسب للمؤسسة.

المطلب الثاني: تقديم المؤسسة والهيكل التنظيمي

مؤسسة "PHARMA ACCESS" لتوزيع الأدوية، هي مؤسسة صغيرة ذات الطابع تجاري، تأسست هذه المؤسسة سنة 2005 وهي تابعة للقطاع الخاص، يقدر رأس مالها 10.000.000.00 دج، وشكلها القانوني هو شركة ذات مسؤولية محدودة، أما عدد المستخدمين فيها هو 42، ويتمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة في توزيع الأدوية الصيدلانية وشبه الصيدلانية ومواد الاستهلاك الصحية. تقع المؤسسة في دائرة قلعة بو صبع ولاية قلمة، وتقوم المؤسسة بتمويل أكثر من 600 عميل (صيدلية) عبر كافة التراب الوطني.

وهيكلها التنظيمي كما يلي:



المصدر: الوثائق الخاصة بالمؤسسة

المطلب الثالث: اعداد القوائم المالية

الكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة للعديد من المعلومات والبيانات بأعمال التبسيط، التلخيص، الهيكلية، ويتم ذلك من خلال عملية التجميع، وقد تم إعداد القوائم المالية للمؤسسة انطلاقاً من تجميع مختلف البيانات من مصادر مختلفة، أهم هذه المصادر دفتر اليومية ودفتر الأستاذ والدفاتر المساعدة، وكذلك الوثائق التي تحتوي على المعلومات المحاسبية الأخرى، وبعد جمع كل البيانات والمعلومات يقوم المحاسب

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

بتلخيصها في مجموعة الحسابات كل عنصر إلى المجموعة التي ينتمي إليها، وبعد ذلك يقوم بوضع تلك الجاميع والحسابات في القوائم المالية، وكل هذه العمليات وفق قواعد النظام المحاسبي المالي. وفي ما يلي شرح لمحتويات القوائم المالية:

أولاً: جانب الأصول

1- التثبيتات: تم تقسيم التثبيتات حسب النظام المالي المحاسبي حيث قسمت إلى استثمارات معنوية ومادية وأخرى مالية، وقد اتبع المحاسب في تبويب عناصر الاستثمارات في الحسابات المعنية على قاعدتين حددتهما النظام المحاسبي المالي هما:

- إذا كان من المحتمل أن تؤول المنافع الاقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى المؤسسة؛
- إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها في صورة صادقة.

وبما أن المؤسسة تجارية فهي لا تحتاج إلى تثبيبات كثيرة، لذلك ظهر لدينا في ميزانية المؤسسة مجموع الاستثمارات صغير مقارنة مع الأصول الجارية، حيث نجد فيها: المخزونات، وحسابات الغير وخزينة المؤسسة، وهي مسجلة بالمبالغ الصافية أي بعد طرح الاهتلاك ومخصصات الاهتلاك المحتملة.

والمخزونات تتمثل في مبالغ البضاعة التي تعود ملكيتها للمؤسسة، والتي تقوم المؤسسة بتخزينها بهدف إعادة بيعها.

أما الزبائن فهي الحقوق المالية للمؤسسة لدى العملاء والمؤسسات الأخرى. والخزينة هي الاموال السائلة التي بحوزة المؤسسة.

ثانياً: جانب الخصوم

يتكون جانب الخصوم من رأس المال والاحتياطيات والنتيجة الصافية وهي مقسمة ومرتبة بهذا الترتيب حسب مبادئ النظام المحاسبي المالي. أيضاً تظهر حسابات الديون والقروض لكن هذه الأخيرة معدومة، ثم نجد الخصوم الجارية تظهر فيها حسابات الموردين والضرائب وعناصر أخرى دائنة.

ثالثاً: الأعباء والنتائج

وتشمل الأعباء مختلف المصاريف التي تحملتها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، أما النتائج فهي الإيرادات التي حققتها المؤسسة.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستعمال النسب المالية

كل مؤسسة اقتصادية بحاجة إلى اتخاذ قرارات تمويلية لتمويل مشاريعها، ولاتخاذ القرار التمويلي المناسب لا بد على المؤسسة معرفة الوضعية المالية لها لتوضيح نقاط القوة والضعف فيها، وعرفة الوضعية المالية للمؤسسة يكون نتيجة إجراء تحليل مالي لقوائم المؤسسة، وسنعرض في هذا المبحث أهم القوائم المالية وإجراء التحليل المالي بالنسب على تلك القوائم.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة

إن هذه المؤسسة ذات طابع تجاري لذلك تقوم بإعداد قائمة المركز المالي، وهي موضحة بجانبها الأصول والخصوم في مايلي:

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

الجدول رقم (02): جانب الأصول للميزانية خلال السنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
أصول غير جارية	12 712 369,87	11 801 279,00	8 801 969,00
شهرة الحل	-	-	-
تثبيات غير مادية	167 378,92	146 011,50	103 276,00
تثبيات مادية	12 544 990,95	11 655 267,50	8 698 693,00
أراضي	-	-	-
مباني	-	-	-
تثبيات المادية الأخرى	12 544 990,95	11 655 267,50	8 698 693,00
التثبيات الجاري انجازها	-	-	-
التثبيات المالية	-	-	-
أصول جارية	220 428 188,21	268 974 719,00	251 643 902,00
مخزون البضاعة	57 557 310,65	96 081 150,00	40 155 889,00
حسابات الغير واستخدامات مماثلة	162 868 281,90	171 981 980,00	190 878 809,00
الزبائن	92 695 610,26	100 587 341,00	188 155 608,00
مدينون آخرون	68 684 939,23	68 612 250,00	1 500,00
ضرائب وما شابهها	1 487 732,41	2 782 389,00	2 721 701,00
الموجودات وما شابهها	2 595,66	911 589,00	20 609 204,00
الحزينة	2 595,66	911 589,00	20 609 204,00
مجموع الأصول	233 140 558,08	280 775 998,00	260 445 871,00

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

الجدول رقم (03): جانب الخصوم للميزانية خلال السنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	210 000,00	210 000,00	10 000 000,00
رأس مال غير مستعان به	-	-	-
العلاوات والاحتياطات	1 448 480,28	1 977 849,00	116 527,00
فرق إعادة التقدير	-	-	-
النتيجة الصافية	529 368,58	328 678,00	1 475 291,00
ترحيل من جديد	-	-	-
حصة الشركة المجددة	-	-	-
حصة ذوي الأقلية	-	-	-
المجموع 1	2 187 848,86	2 516 527,00	11 591 818,00
القروض والديون المالية	-	-	-
الضرائب (المؤجلة)	-	-	-
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	-	-	-
مجموع 2	-	-	-
الخصوم غير الجارية	2 187 848,86	2 516 527,00	11 591 818,00
الخصوم الجارية	230 952 709,22	278 259 471,00	248 854 054,00
الموردون	131 116 290,40	159 746 482,00	160 426 720,00
الضرائب	1 224 748,05	1 566 772,00	4 411 054,00
الديون الأخرى	79 544 510,54	105 769 916,00	8 433 513,00
خصوم أموال الخزينة	19 067 160,23	11 176 301,00	75 582 767,00
مجموع الخصوم	233 140 558,08	280 775 998,00	260 445 872,00

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

المطلب الثاني: حساب النسب المالية

والهدف منها تقييم القدرة المالية للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

أولاً: نسب السيولة

وهي تتناول النسب التالية:

1- نسبة التداول أو السيولة العامة: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية . وبالتطبيق على قوائم المؤسسة للسنوات الثلاث 2010، 2011، 2012، نجد النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (04) حساب نسبة التداول للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
الأصول الجارية	220 428 188,21	268 974 719,00	251 643 902,00
الخصوم الجارية	230 952 709,22	278 259 471,00	248 854 054,00
نسبة السيولة العامة	95,44%	96,66%	101,12%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على وثائق المؤسسة.

2- نسبة السداد السريع أو التداول السريع: وهي تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السداد السريع = إجمالي القيم الجاهزة وغير الجاهزة / الخصوم الجارية. وبالتطبيق على قوائم المؤسسة نجد النتائج التالية:

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

الجدول رقم (05): حساب نسبة السداد السريع للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
الأصول الجارية	220 428 188,210	268 974 719,000	251 643 902,000
المخزونات	57 557 310,650	96 081 150,000	40 155 889,000
القيم الجاهزة وغير الجاهزة	162 870 877,560	172 893 569,000	211 488 013,000
الخصوم الجارية	230 952 709,220	278 259 471,000	248 854 054,000
نسبة التداول السريع	70,52%	62,13%	84,98%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

3- نسبة النقدية أو السيولة الحالية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة النقدية = النقديات وما يعادلها / الخصوم الجارية . وبالرجوع إلى تطبيق هذه النسبة على معطيات القوائم المالية للمؤسسة، نجد النتائج التالية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): حساب نسبة النقدية للسنوات 2010، 2011، 2012

البيان	2010	2011	2012
النقديات وما يعادلها	2 595,66	911 589,00	20 609 204,00
الخصوم الجارية	230 952 709,22	278 259 471,00	248 854 054,00
نسبة السيولة الحالية	0,0011%	0,3276%	8,2816%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

ثانياً: نسب الربحية: وهي تقيس مردودية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة بصفة عقلانية لتحقيق الأرباح. وهي تشمل ما يلي:

1- نسبة هامش الربح الإجمالي: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الإجمالي = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال الصافي. وبتطبيق العلاقة على المؤسسة وقراءة قائمة الدخل في الملحق (2) نجد النتائج التالية:

الجدول رقم (07): حساب نسبة هامش الربح الإجمالي للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الإجمالية	705 824,77	475 552,00	1 967 053,00
رقم الأعمال الصافي	215 073 725,22	235 448 815,00	358 460 792,00
نسبة هامش الربح الإجمالي	0,3282%	0,2020%	0,5487%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على وثائق المؤسسة.

2- نسبة هامش الربح الصافي: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي. وبالرجوع إلى تطبيق هذه العلاقة على بيانات المؤسسة في الملحق رقم (2) نجد الجدول التالي:

الجدول رقم (08): حساب نسبة هامش الربح الصافي للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الصافية	529 368,58	328 678,00	1 475 291,00
رقم الأعمال الصافي	215 073 725,22	235 448 815,00	358 460 792,00
نسبة هامش الربح الصافي	0,25%	0,14%	0,41%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

3- نسبة العائد على إجمالي الأصول: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول. وبالرجوع إلى تطبيق العلاقة على بيانات المؤسسة نجد:

الجدول رقم (09): حساب نسبة نسبة العائد على إجمالي الأصول للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الإجمالية	705 824,77	1 967 053,00	475 552,00
مجموع الأصول	233 140 558,08	260 445 872,00	280 775 998,00
العائد على إجمالي الأصول	0,30%	0,76%	0,17%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

4- نسبة العائد على حقوق الملكية: ويحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / حقوق الملكية. وبالتطبيق على المؤسسة نجد الجدول التالي

الجدول رقم (10): حساب نسبة العائد على حقوق الملكية للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الصافية	529 368,58	328 678,00	1 475 291,00
حقوق الملكية	2 187 848,86	2 516 527,00	11 591 818,00
نسبة العائد على حقوق الملكية	24,20%	13,06%	12,73%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

ثالثا نسب النشاط: وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها المتاحة. ونجد فيها النسب التالية:

1- معدل دوران الأصول غير الجارية: وتحسب وفق المعادلة التالية:

معدل دوران الأصول غير الجارية = المبيعات / الأصول غير الجارية. وبإسقاط هذه المعادلة على بيانات المؤسسة نجد:

الجدول رقم (11): حساب معدل دوران الأصول الغير جارية للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
المبيعات	215 073 725,22	235 448 815,00	358 460 792,00
الأصول غير الجارية	12 712 369,87	11 801 279,00	8 801 969,00
معدل دوران الأصول غير الجارية	1692%	1995%	4073%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

2- معدل دوران المخزونات: وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزونات = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون، ومتوسط المخزون هو المخزون في أول الدورة مضافا إليه المخزون في نهاية الدورة مقسوم على اثنين. وبحساب هذا المعدل للمؤسسة نجد:

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

الجدول رقم (12): حساب معدل دوران المخزونات للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
تكلفة البضاعة المباعة	201 003 481,00	217 303 515,00	330 152 502,00
مخزون أول مدة	94 449 343,18	57 557 311,00	96 081 150,00
مخزون آخر مدة	57 557 310,65	96 081 150,00	40 155 889,00
متوسط المخزون	76 003 326,92	76 819 230,50	68 118 519,50
معدل دوران المخزون (مرة)	2,64	2,83	4,85

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة..

رابعا نسب التمويل: وهذه النسب تبين لنا مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول. ونجد من أهمها النسب التالية:

1- نسبة التمويل الدائم: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الخصوم غير الجارية / الأصول غير الجارية. ونسقط هذه العلاقة على معطيات القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة نجد:

الجدول رقم(13): حساب نسبة التمويل الدائم للسنوات 2010، 2011، 2012.

البيان	2010	2011	2012
الخصوم غير الجارية	2 187 848,86	2 516 527,00	11 591 818,00
الأصول غير الجارية	12 712 369,87	11 801 279,00	8 801 969,00
نسبة التمويل الدائم	17%	21%	132%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

2- نسبة التمويل الخاص: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية. وبالرجوع إلى بيانات المؤسسة نجد النتائج المبينة في الجدول التالي:

رقم (14): حساب نسبة التمويل الخاص للسنوات 2010، 2011، 2012

البيان	2010	2011	2012
الأموال الخاصة	2 187 848,86	2 516 527,00	11 591 818,00
الأصول غير الجارية	12 712 369,87	11 801 279,00	8 801 969,00
نسبة التمويل الخاص	17%	21%	132%

المصدر: من اعداد الطالبين وفق وثائق المؤسسة.

3- نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون. وتطبيق العلاقة على معطيات المؤسسة نجد الجدول التالي:

الجدول رقم (15): حساب نسبة الاستقلالية المالية للسنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي.

البيان	2010	2011	2012
الأموال الخاصة	2 187 848,86	2 516 527,00	11 591 818,00
مجموع الديون	79 544 510,54	105 769 916,00	8 433 513,00
نسبة الاستقلالية المالية	2,75%	2,38%	137,45%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

4- نسبة التمويل الخارجي: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول. وفي حالة المؤسسة نجد الجدول التالي:

الجدول رقم (16): حساب نسبة التمويل الخارجي للسنوات 2010، 2011، 2012

البيان	2010	2011	2012
مجموع الديون	79 544 510,54	105 769 916,00	8 433 513,00
مجموع الأصول	23 314 558,08	280 775 998,00	260 445 871,00
نسبة التمويل الخارجي	341,18%	37,67%	3,24%

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: قراءة وتفسير النسب المالية

من خلال نتائج التحليل المالي بالنسب المالية نلاحظ ما يلي:

أولا: نسب السيولة

- 1- نسبة السيولة العامة: من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أقل من 100% في السنتين الأوليتين 2010 و 2011، وهذا معناه أن الخصوم الجارية أكبر من الأصول الجارية لكن ليس بفارق كبير حيث في سنة 2010 و 2011 بلغت النسبة 95% و 96% على التوالي، وهذا قد يشكل عجز للمؤسسة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وقد استطاعت المؤسسة في سنة 2012 رفع هذه النسبة إلى 101% وهذه النسبة مقبولة بالنسبة للمؤسسة التجارية.
- 2- نسبة التداول السريع: نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن هذه النسبة أكبر من الحد الأقصى الذي هو 50% حيث بلغت 70,52% و 62,13% و 84,98% خلال 2010 2011 2012 على التوالي، وهو ما يدل على أن المؤسسة قامت بتغطية الديون قصيرة الأجل بنسبة أكبر من الحد الأقصى.
- 3- نسبة السيولة الحالية: نلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة جدا بالنسبة للسنوات الثلاث حيث كانت شبه معدومة خلال سنتي 2010 و 2011، وسجلنا نسبة 8.2% في سنة 2012 وهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل اعتمادا على خزانة الأصول لذلك عليها رفعها إلى الحد الأدنى والذي هو 20%.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

ثانيا: نسب الربحية

- 1- نسبة هامش الربح الإجمالي: نلاحظ حسب الجدول رقم (07) أن هذه النسبة شبه منعدمة حيث سجلت 0,32% و 0,20% و 0,54% خلال السنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي، وهذا يدل على أن تكلفة البضاعة مرتفعة ولكن من المستحسن مقارنة هذه النسبة مع نسبة المؤسسات الأخرى.
- 2- نسبة هامش الربح الصافي: نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن هذه النسبة أيضا شبه منعدمة خلال السنوات الثلاثة، وهذا ليس في صالح المؤسسة ويدل هذا على أن المؤسسة لا تحقق أرباحا كافية.
- 3- نسبة العائد على إجمالي الأصول: نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن هذه النسبة شبه منعدمة حيث لم تصل حتى إلى 1% وهذا أيضا ليس في صالح المؤسسة، ويدل هذا على أن المؤسسة غير كفأة في توظيف أصولها لتحقيق أعلى ربح ممكن وهذا راجع إلى أن قيمة الأصول غير الجارية لمؤسسة صغيرة مقارنة مع الأصول الجارية.
- 4- نسبة العائد على حقوق الملكية: نلاحظ من الجدول رقم (10) أن المؤسسة حققت 24%، 13%، 12% خلال السنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي، وهي نسبة موجبة تخدم المؤسسة رغم أنها منخفضة وفي حالة تناقص وهذا ما ليس في صالح المؤسسة.

ثالثا: نسب النشاط

- 1- معدل دوران الأصول غير الجارية: نلاحظ من الجدول رقم (11) أن هذه النسبة مرتفعة جدا خلال السنوات الثلاث وهي في ارتفاع مستمر، وهذا راجع لأن المؤسسة تقريبا لا تملك أصول غير جارية، بما أن المؤسسة تجارية هذا لا يعتبر مقياس جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها غير الجارية.
- 2- معدل دوران المخزون: نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن هذه النسبة منخفضة خلال السنوات الثلاث فهي 2,64% و 2,83% و 4,85% على التوالي، لكن نلاحظ أنها في حالة تحسن، وهذا دليل على أن قيام المؤسسة ببيع مخزونها منخفض أي أن المبيعات منخفضة.

رابعا: نسب التمويل

- 1- نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من الجدول رقم (13) أن هذه النسبة كانت أقل من 100% خلال السنتين 2010، 2011 حيث سجلنا 17% و 21% على التوالي، وهذا دليل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها غير الجارية من الخصوم غير الجارية، ولكنها في سنة 2012 بلغت النسبة 132% أي تستطيع تغطية الأصول غير الجارية من الخصوم غير الجارية وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.
- 2- نسبة التمويل الخاص: نلاحظ من الجدول رقم (14) أن هذه النسبة مساوية لنسبة التمويل الدائم في السنوات الثلاث، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد إطلاقا على القروض طويلة الأجل، وقد كانت هذه

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

النسبة منخفضة خلال 2010، و 2011 لكنها استطاعت رفعها سنة 2012 إلى 132% وهذا من خلال زيادة رأس المال المدفوع.

3- نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من الجدول رقم (15) أن هذه النسبة منخفضة جدا للسنتين 2010، 2011 وهذا يعني أن المؤسسة لديها ديون كثيرة وهذه الديون قصيرة الأجل، أما في سنة 2012 استطاعت المؤسسة تحقيق استقلاليتها المالية، حيث قفزت النسبة من 2,75% و 2,38% في سنتي 2010، 2011 إلى 137% في سنة 2012.

4- نسبة التمويل الخارجي: نلاحظ من الجدول رقم (16) أن هذه النسبة كبيرة جدا في سنة 2010 كانت 341% وهذا مؤشر على أن حقوق الدائنين غير مضمونة، أي أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، أما في سنة 2011، و 2012 انخفضت هذه النسبة إلى 37,67% و 3,24% على التوالي. وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي

إن تحليل تحليل اقوائم المالية باستعمال النسب المالية وحده لا يكفي للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة لذلك وجب استخدام المؤثرات المالية أيضا لأهميتها في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي

بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية بواسطة النسب ، فإنه يمكن دراسة التوازنات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال العاملة. وهذا اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

أولا: الميزانية المالية المختصرة وهي على النحو التالي:

الجدول رقم (17): جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة.

البيان	2010	2011	2012
الأصول غير الجارية	12 712 369,87	11 801 279,00	8 801 969,00
الأصول الجارية	220 425 592,55	268 063 130,00	231 034 698,00
خزينة الأصول	2 595,66	911 589,00	20 609 204,00
مجموع الأصول	233 140 558,08	280 775 998,00	260 445 871,00

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

الجدول رقم (18): جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة.

البيان	2010	2011	2012
الخصوم غير الجارية	2 187 848,86	2 516 527,00	11 591 818,00
الخصوم الجارية	211 885 548,99	267 083 170,00	173 271 287,00
خزينة الخصوم	19 067 160,23	11 176 301,00	75 582 767,00
مجموع الخصوم	233 140 558,08	280 775 998,00	260 445 872,00

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

ثانيا: رأس المال العامل

أي الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = خصوم غير جارية - أصول غير جارية.

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = أصول جارية - خصوم جارية.

وانطلاقا من الميزانية المالية المختصرة نجد النتائج التالية:

الجدول رقم (19): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

البيان	2010	2011	2012
الخصوم غير الجارية	2 187 848,86	2 516 527,00	11 591 818,00
الأصول غير الجارية	12 712 369,87	11 801 279,00	8 801 969,00
رأس المال العامل	- 10 524 521,01	- 9 284 752,00	2 789 849,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

الجدول رقم (20): حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

البيان	2010	2011	2012
الأصول الجارية	220 425 592,55	268 063 130,00	231 034 698,00
الخصوم الجارية	211 885 548,99	267 083 170,00	173 271 287,00
الاحتياج في رأس المال العامل	8 540 043,56	979 960,00	- 57 763 411,00

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

ثالثا: الخزينة

وهي عبارة عن خزينة الأصول ناقص خزينة الخصوم، ونجد حساب الخزينة للمؤسسة كما يلي في الجدول رقم (21): حساب خزينة المؤسسة.

البيان	2010	2011	2012
خزينة الأصول	2 595,66	911 589,00	20 609 204,00
خزينة الخصوم	19 067 160,23	11 176 301,00	75 582 767,00
الخزينة	- 19 064 564,57	- 10 264 712,00	- 54 973 563,00

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: قراءة وتفسير نتائج التحليل

جاء تفسير نتائج التوازن المالي كما يلي:

أولا: رأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن المؤسسة حققت نتيجة سالبة لرأس المال العامل خلال سنتي 2010، 2011 حيث بلغت (-10524521) و (-9284752) على التوالي، أي أنها لا تستطيع تمويل أصولها غير الجارية من الخصوم الغير الجارية، لكنها في سنة 2012 سجلت نتيجة موجبة بلغت

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

2789849، وهذا دليل على انها قادرة على تمويل أصولها غير الجارية من الخصوم غير الجارية وكان هذا من خلال زيادة رأس المال.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل

نلاحظ من الجدول رقم (20) أن المؤسسة في حاجة إلى الأموال في سنتي 2010، 2011، حيث كان الاحتياج موجب لكنها غطت هذا الإحتياج في سنة 2012 مع تحقيق فائض.

ثالثا: الخزينة

نلاحظ من الجدول رقم (21) أن المؤسسة حققت قيمة سالبة خلال السنوات الثلاث حيث كانت هذه النتيجة في حالة ارتفاع خلال هذه السنوات وهذا راجع إلى أن المؤسسة قدمت تسهيلات كبيرة للعملاء وهذا لمحاولة زيادة الربحية، لكن هذا قد يرجع بمشاكل تمس سيولة المؤسسة.

المطلب الثالث: إقتراح قرار التمويل بناء على نتائج التحليل

إن قرار التمويل هو توفير الأموال اللازمة من المصادر المناسبة، وبناء على نتائج التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفق SCF، فقد عملنا جاهدين على تقديم اقتراحات في ما يخص المصادر المتاحة للمؤسسة ومن ثمة المفاضلة بينها للوصول إلى البديل المناسب.

وعليه سنبين المصادر المتاحة أمام المؤسسة بناء على كل نسبة ثم نقترح المصادر المناسبة بناء على جميع النسب.

أولا: بناء على نسب السيولة

نلاحظ أن المؤسسة رفعت نسب السيولة مؤخرا إلى الحد الأدنى تقريبا وهو أمر جيد للمؤسسة، لكن يجب رفع هذا المعدل قليلا حتى تكون المؤسسة قادرا على الوفاء بالتزاماتها، ولذا نجد أن المصادر المتاحة أمامها بناء على معدلات نسب السيولة وهي الأموال الخاصة للمؤسسة والقروض أو الإئتمان التجاري، وبالتمعن في نسب السيولة الحالية نجد أنها منخفضة عن الحد الأدنى، وعليه يستحسن للمؤسسة أن تطلب تمديد الاستحقاق من الموردين على (المدى القصير) حتى يتسنى للمؤسسة تحصيل حقوقها لتغطية تلك الاستحقاقات.

الفصل الثالث: قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة SARL PHARMA ACCESS

ثانيا: بناء على نسب التمويل

اتضح أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية فهي لا تعتمد اطلاقا على القروض طويلة الاجل، وأن نسبة التمويل الخاص أيضا مرتفعة أي أن المؤسسة تعتمد بصفة كبيرة على أموالها الخاصة في تمويل عملياتها، وهذا يجعل المؤسسة مؤهلة للحصول على قروض طويلة الأجل دون عوائق، هذا ما يقودنا إلى أنه يستحسن للمؤسسة إدراج القروض طويلة الأجل ضمن المزيج التمويلي مع الأموال الخاصة.

ثالثا: بناء على نسب الربحية

من خلال ملاحظتنا لنسب ربحية المؤسسة نجد أنها تحقق أرباحا ضعيفة جدا، وهذا ليس في صالح المؤسسة، فإذا أرادت المؤسسة التمويل عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام فنظرا لمعدلاتها المنخفضة قد لا يكون هناك إقبال على المساهمة في رأس مالها، خاصة وأن معدل العائد على حقوق الملكية في حالة تدهور وانخفاض.

وبالنظر إلى كل النسب وعلاقتها مع بعضها نلاحظ أن المؤسسة لم تستطع تحقيق أرباح كبيرة نظرا لاعتمادها على الأموال الخاصة فقط في التمويل، وبمأن نسب السيولة منخفضة للمؤسسة بالشكل الجيد، مما يسمح لها بالحصول على القروض بمختلف أنواعها، يمكنها الإعتماد على القروض كمصدر للتمويل.

خاتمة الفصل

إن القيام بالتحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة يسمح لنا بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير والطويل، وهذا يمكننا من معرفة مصادر التمويل التي يمكن للمؤسسة الحصول منها على الأموال اللازمة لها، أي معرفة مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة والمفاضلة بينها لإختيار الأمثل، وفي حالة مؤسسة "PHARMA ACCESS" من خلال نتائج التحليل المالي ارتأينا إلى أن المصادر المتاحة للمؤسسة والتي يمكنها المفاضلة بينها هي: أموالها الخاصة، القروض بمختلف أشكالها، الإئتمان التجاري، تستطيع المؤسسة اختيار المصدر الأمثل أو الخلط بين مجموعة من هذه المصادر.



من خلال دراستنا لقرار التمويل والتحليل المالي للقوائم المالية في الجانب النظري وتطبيق بعض أدوات التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة تجارية، وجدنا أن عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات تتمتع بأهمية بالغة وعناية كبيرة بالأخص قرار التمويل، فهو أساس الحصول على الأموال لتمويل مشاريع المؤسسة. ولاتخاذ قرار التمويل الأمثل يجب أن يتوفر لدى المحلل المالي أو متخذ القرار جملة من المعلومات والبيانات المالية حول الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تشكل أساسا للوصول إلى نتائج التحليل المالي.

فالمؤسسات الجزائرية وبغية منها في تحسين جودة تقديم المعلومات المالية قامت بانتهاج النظام المحاسبي المالي الجديد بإعداد القوائم المالية والإفصاح عنها، وهذا ما ساعد في تحليل تلك القوائم المالية بصورة صادقة وموضوعية، ونتائج تحليل القوائم المالية تفيد كثيرا في معرفة وتحديد نقاط قوة وضعف المؤسسة، مما يمكن متخذ القرار من معرفة المصادر المتاحة التي يمكنها الحصول على الأموال منها، وكذلك المفاضلة بينها لإتخاذ القرار الأمثل باختيار المزيج التمويلي المناسب.

وفي اطار معالجة فرضيات البحث توصلنا إلى:

- قرار التمويل هو عملية اختيار مصدر التمويل الأمثل للمؤسسة، ويتأثر بالعديد من العوامل أهمها الوضعية المالية للمؤسسة وتكلفة التمويل؛
- وفي اطار اعتماد النظام المحاسبي المالي تم تحديد أربعة قوائم مالية بالاضافة إلى ملحقات القوائم، وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الاموال الخاصة.

أما في ما يتعلق بالدراسة العملية التي قمنا بها في مؤسسة "PHARMA ACCESS" فقد استخلصنا النتائج التالية:

- بدأت المؤسسة استعمال النظام المحاسبي الجديد في مطلع 2010، لكنها لم تستطع إتقان العمل به؛
- لا تقوم المؤسسة بإعداد جميع القوائم المالية التي حددها النظام المحاسبي الجديد، نجد أنها تعد فقط الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج؛
- أساليب اتخاذ القرار في المؤسسة غير موضوعية وتبنى على شخصية المسير فقط؛
- المؤسسة تعتمد فقط على أموالها الخاصة في تمويل مشاريعها؛
- المسير المالي للمؤسسة يقوم فقط بإعداد القوائم المالية من خلال تجميع وتبويب العمليات المحاسبية

اليومية؛

- المؤسسة لم تستطع تحقيق التوفيق المثلى بين أموالها الخاصة والقروض بالشكل الذي يحقق لها أرباح كثيرة.

وبناء على نتائج الدراسة التطبيقية، ارتأينا وضع جملة من التوصيات في مايلي:

- تكليف المحاسب المالي بالتخطيط المالي لمعرفة وضعية المؤسسة المالية؛
- استعمال القوائم المالية ومختلف المعلومات في اتخاذ قرار التمويل حتى يكون القرار موضوعيا يخدم أهداف المؤسسة؛
- تأهيل وتكوين المحاسبين الماليين حول النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- طلب تمديد فترة السداد للموردين حتى يتسنى لها تحصيل حقوقها؛
- ادراج القروض بأشكالها في المزيج التمويلي للمؤسسة حتى تستطيع تحقيق العلاقة المثلى بين نسب السيولة ونسب التمويل لرفع نسب الربحية.

آفاق الدراسة:

- وفي الأخير يمكننا طرح المواضيع التالية باعتبارها مكملة لموضوعنا:
- الطرق المحاسبية للمفاضلة بين المصادر التمويلية من حيث التكلفة والربحية؛
 - تأثير جودة القوائم المالية على اتخاذ القرارات؛
 - مدى اعتماد المؤسسات الجزائرية على تحليل القوائم المالية لغرض اتخاذ القرارات.



أولاً: الكتب العلمية

أ. باللغة العربية

1. بلعروس أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
2. جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال مدخل اتخاذ القرارات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.
3. جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه، الجزائر، 2003.
4. حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2000.
5. زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
6. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات التمويل والاستثمار والتحليل المالي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
7. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996.
8. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
9. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.
10. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 1997.
11. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، بدون دار نشر، رام الله، فلسطين، 2008.
12. مؤيد فضل، تقييم وإدارة المشاريع المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2009.
13. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
14. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
15. محب خله توفيق، اقتصاديات التمويل الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014.
16. محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
17. مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادير للنشر والتوزيع، السعودية، 2006.

18. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
19. نعيم نمر داوود، التحليل المالي بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
20. نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار الثقافة، عمان، 1998.
21. وليد الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
22. يحيى أحمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الإدارية، إترك للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
23. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.

ب. الكتب باللغة الأجنبية:

1. A. Ben Halima , Pratique des Techniques Bancaires, Edition DAHLEB, Algérie , 1997.

ثانيا: المجالات العلمية

1. مفيد يحياوي، تحديد الهيكل التمويل الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.

ثالثا: المذكرات والرسائل العلمية

1. احسن بوشريط ، النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر في العلوم المالية تخصص مالية المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2010.
2. جلييلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009.
3. زبير بلمجاهد ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2008.
4. سمية لزغم ، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

5. عبد القادر بو عزة، التأثير الجبائي على اختيار مصادر التمويل للمؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، الجامعة المركزية بالجزائر، 2004.
6. عبد الكريم شناي ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
7. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008. متوفرة على الموقع: <http://ia600609.us.archive.org/10/items/Management-Economics>
8. لويظة بهلول ، دور المعلومات المالية في توجيه قرار التمويل في المؤسسة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013.
9. محمد سامي الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماجستير علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009.
10. ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009.

رابعاً: المداخلات والملتقيات العلمية

1. مداخلة تمجدين نور الدين في أهمية مقارنة التدفقات كأساس في صناعة القرارات التمويلية والاستثمارية، جامعة ورقلة. متوفرة في الموقع: <http://ia600609.us.archive.org/10/items/Management-Economics>

خامساً: القوانين والتشريعات

1. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.

سادساً: وثائق خاصة بالمؤسسة موضع الدراسة

- القوائم المالية لسنوات: 2010، 2011، 2012.

سادساً: المواقع الالكترونية والأترنت

1. <https://www.google.dz/#q=اتخاذ+القرارات+الادارية+pdf>



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université 8 mai 45 Guelma



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 45 قالمة

Faculté des sciences économiques et sciences de gestion
Département des sciences de gestion

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Réf : D.S.G / F.S.E.S.G / UG /
Guelma le :

الرقم: 03... ق.ع.ت.ك.ع.إ.ع.ت.ا.ج.ق.ا.د.د.د.
قالمة في: 15... ماي 2016

إلى السيد: مدير شركة فارما أكسس

الموضوع: ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب (ة): ليون قريبيوة صبيح

الطالب (ة): بن شعبةان مصباح

مسجل (ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى) / (ثانية) / (ثالثة) / (علوم التسيير) / (علوم مالية)

تخصص: إدارة أعمال مالية

موضوع الزيارة: تحليل القوائم المالية لشركة SCF بغرفة اتخاذ القرار الموئل

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منّا فائق التقدير والاحترام

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير

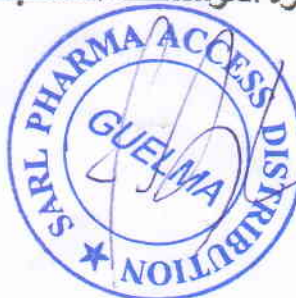
اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

رئيس قسم علوم التسيير

الدكتور: رفيق رراولة

أ- رجال فيروز

تأشيرة المؤسسة المستقبلة



الملحق رقم 01: الميزانية (قائمة المركز المالي).
الميزانية في....

ن-1 الصافي	ن			ملحوظة	الأصول
	صافي	اهتلاك و مؤونات	إجمالي		
					أصول غير جارية فرق الاقتناء (goodwill) استثمارات غير مادية استثمارات مادية الأراضي المباني استثمارات أخرى مادية استثمارات حق الامتياز استثمارات قيد التنفيذ استثمارات مالية سندات تحت المعادلة مساهمات أخرى و مدينون آخرون سندات أخرى ثلثة اقراضات و أصول مالية أخرى غير جارية الضرائب المؤجلة
					مجموع الأصول غير الجارية أصول جارية المخزونات و قيد التنفيذ المدينون والأصول المماثلة الزبائن مدينون آخرون الضرائب والعناصر المرتبطة بها المدينون الآخرون والأصول المماثلة النقديات و المماثلة التوظيفات و الأصول المالية الأخرى الجارية الخزينة
					مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

الميزانية في

ن-1	ن	ملحوظة	الخصوم
			<p>الأموال الخاصة</p> <p>الرأسمال المدفوع الرأسمال غير المدفوع علاوات واحتياطات فرق إعادة التقييم فرق المعادلة(1) النتيجة الصافية</p> <p>أموال خاصة أخرى- الرصيد المرحل من جديد حصة الشركة المدمجة(1) حصة الأقلية (1)</p>
			<p>المجموع 1</p>
			<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>القروض و الديون المالية الضرائب (المؤجلة و المقدرة) ديون أخرى غير جارية مؤونات ونواتج مقيدة سلفا</p>
			<p>مجموع الخصوم غير الجارية 2</p>
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>الموردون و الحسابات المرتبطة الضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم</p>
			<p>مجموع الخصوم الجارية 3</p>
			<p>المجموع العام للخصوم</p>

(1) تستعمل فقط عند تقديم القوائم المالية المدمجة.

والشكل التالي يوضح محتوى عناصر الميزانية:
الميزانية في

ن الاهتلاكات	ن الإجمالي	الأصول
2907، 2807 280 (باستثناء 2807) 290 (باستثناء 2907)	207 20 (باستثناء 207)	أصول غير جارية فارق الشراء (goodwill) تثبيات غير مادية
292، 291282، 281	22/21 (باستثناء 229)	تثبيات مادية
293	23	تثبيات قيد التنفيذ تثبيات مالية
	265 26 (باستثناء 265، 269)	سندات تحت المعادلة مساهمات أخرى و مدينون مرتبطون
	273/272/271 276/275/274	سندات أخرى ثابتة إقراض و أصول مالية أخرى غير جارية
		مجموع الأصول غير الجارية
		أصول جارية
39	30 إلى 38	المخزونات و قيد التنفيذ المدينون والاستخدامات المماثلة
491 496، 495	41 (باستثناء 419) 409، مدين [44، 43، 42] (باستثناء 444 و 448)، 46، 45، 486، 489] 447، 445، 444 48 المدين	الزبائن مدينون آخرون
59	50 (باستثناء 509) 519 و المدينين الآخرين 51 / مدين 52 /، 53، 54	الضرائب الأصول الأخرى الجارية التقديرات و المتشابهة التوظيفات و الأصول المالية الأخرى الخزينة
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

ن	الخصوم
	الأموال الخاصة
108، 101	الرأسمال الصادر
109	الرأسمال غير المطلوب
106، 104	العلاوات والاحتياطات
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية
11	أموال خاصة أخرى- الترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع 1
	الخصوم الغير الجارية
17، 16	القروض و الديون المالية
155، 134	الضرائب (المؤجلة و الممونة)
229	ديون أخرى غير جارية
15 (باستثناء 155)، 131، 132،	مؤونات ونواتج مسجلة سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية 2
	الخصوم الجارية
40 (باستثناء 409)	الموردون و الحسابات المرتبطة
الحسابات الدائنة ل 444، 445، 447،	الضرائب
419، 509، دائن [42، 43، 44 (باستثناء	ديون أخرى
444 إلى 447) 45، 46، 48]	خزينة الخصوم
519 و ديون أخرى 51، دائن 52	
	مجموع الخصوم الجارية 3
	المجموع العام للخصوم

الملحق رقم 02: جدول حسابات النتائج.

(حسب الطبيعة)

للفترة من إلى

ن-1	ن	ملحوظة	العناصر
			رقم الأعمال تغير مخزون المنتجات التامة و القيد التنفيذ الانتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج الفترة مشتريات مستهلكة خدمات خارجية و استهلاكات أخرى
			2- استهلاك الفترة
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) أعباء المستخدمين ضرائب و رسوم، و المدفوعات المشابهة
			4- الفوائض الإجمالي للاستغلال المنتجات العملياتية أخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة التشغيلية ناتج مالية أعباء مالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية مجموع ناتج النشاطات العادية مجموع أعباء النشاطات العادية
			8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية العناصر غير العادية (ناتج) (للتوضيح) العناصر غير العادية (أعباء) (للتوضيح)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للفترة
			الحصة في النتائج الصافية للشركات موضع المعادلة (1)
			11 النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) يستخدم فقط عند تقديم القوائم المالية المدمجة.

جدول حسابات النتائج

(حسب الوظيفة)

للفترة من إلى

العناصر	ملحوظة	ن	ن-1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات			
1- الهامش الإجمالي			
نواتج تشغيلية أخرى تكلفة اليف تجارية			
أعباء إدارية أعباء أخرى تشغيلية			
2- النتيجة التشغيلية			
تقديم مفصل للأعباء حسب طبيعتها (مصروفات المستخدمين، مخصصات الاهتلاكات) أعباء مالية			
3- النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب المطلوبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
4- النتيجة الصافية للنشاطات العادية			
أعباء غير عادية نواتج غير عادية			
5- النتيجة الصافية للفترة			
حصة النتائج الصافية للشركات موضع للمعادلة (1)			
6- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

الملحق رقم 03: جدول سيولة الخزينة.

(الطريقة المباشرة)

للفترة من إلى

ن-1	ن	ملاحظة
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصروفات المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء التثبيات المادية أو المعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن للتثبيات المادية أو المعنوية المسحوبات عن اقتناء التثبيات المالية تحصيلات على التنازل للتثبيات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية الحصص و الأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة</p>
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار (B)
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
		تغيرات أموال الخزينة للفترة (A+B+C)
		أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
		أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
		تغير أموال الخزينة خلال الفترة

الملحق رقم 04: تغيرات الاموال الخاصة.

الاحتياطات و النتيجة	فاق إعادة التقييم	فاق التقييم	علاوة الإصدار	الرأسمال الشركة	ملاحظات	
						الرصيد في 31 ديسمبر ن-2
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة الرأسمال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر ن-1
						تغيير الطريقة لمحاسبة تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج حصص المدفوعة زيادة الرأسمال النتيجة الصافية للسنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر ن

الملحق رقم 05: جانب الأصول من ميزانية المؤسسة لعام 2010.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS
 Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE
 Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA

Exercice clos le 31/12/2010

BILAN ACTIF

ACTIF	N			N-1
	Montants Brut	Amortissements ,provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	213 675,21	46 296,29	167 378,92	188 746,44
Immobilisations corporelles				
- Terrains				
- Batiments				
- Autres immobilisations corporelle	14 782 872,66	2 237 881,71	12 544 990,95	4 197 485,32
- Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
- Titres mis en equivalence				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres Titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants				
- Impôt différés actifs				
TOTAL ACTIF NON COURANT	14 996 547,87	2 284 178,00	12 712 369,87	4 386 231,76
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	57 557 310,65		57 557 310,65	94 449 343,18
Créances et emplois assimilés				
- Clients	92 695 610,26		92 695 610,26	12 796 834,88
- Autres débiteurs	68 684 939,23		68 684 939,23	23 184,92
- Impôts et assimilés	1 487 732,41		1 487 732,41	850 878,50
- Autres creances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	2 595,66		2 595,66	40 079,66
TOTAL ACTIF COURANT	220 428 188,21		220 428 188,21	108 160 321,14
TOTAL GENERAL ACTIF	235 424 736,08	2 284 178,00	233 140 558,08	112 546 552,90

الملحق رقم 06: جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة لسنة 2010.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS
 Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE
 Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA

Exercice clos le 31/12/2010

BILAN PASSIF

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	210 000,00	210 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	1 448 480,28	1 429 575,06
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	529 368,58	18 905,22
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL 1	2 187 848,86	1 658 480,28
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	131 116 290,40	92 100 338,85
Impôts	1 224 748,05	763 619,00
Autres dettes	79 544 510,54	12 704 436,17
Trésorerie passif	19 067 160,23	5 319 678,60
TOTAL III	230 952 709,22	110 888 072,62
TOTAL PASSIF (I+II+III)	233 140 558,08	112 546 552,90

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2010.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS
 Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE
 Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA

Exercice du 01/01/2010 Au 31/12/2010

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		215 073 725,22		99 579 482,26
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexe				
Rabais,remises,ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		215 073 725,22		99 579 482,26
Production stockée ou déstockée				
Productions immobilisée				
Subvention d'exploitation				
I- Production de l'exercice		215 073 725,22		99 579 482,26
Achats de marchandises vendues	201 003 481,50		91 999 624,83	
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	500 101,88		306 453,00	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations			180 000,00	
Entretien,réparations et maintenance			99 365,15	
Primes d'assurances	956 669,04		229 476,55	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité				
Déplacement,missions et réceptions	714 773,00			
Autre service	1 221 519,56		358 344,94	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur services extérieurs				
II- Consommations de l'exercice	204 396 544,98		93 173 264,47	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		10 677 180,24		6 406 217,79
Charges de personnel	4 364 088,30		4 097 077,21	
Impôts et taxes et versements assimilés	3 012 809,31		1 399 207,81	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

--	--	--	--	--

30 JUN 2010

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS

Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE

Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA

Exercice du 01/01/2010 Au 31/12/2010

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
IV- Excédent brut d'exploitation		3 300 282,63		909 932,77
Autres produits opérationnels		220,26		1,18
Autres charges opérationnelles			248,69	
Dotations aux amortissements	1 273 361,89		890 780,04	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		2 027 141,00		18 905,22
Produits financiers				
Charges financières	1 321 316,23			
VI- Résultat financier	1 321 316,23			
VI-I Résultat ordinaire (V+VI)		705 824,77		18 905,22
Eléments extraordinaires (produits)(*)				
Eléments extraordinaires (charges)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	176 456,19			
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		529 368,58		18 905,22

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 08: جانب الأصول من ميزانية المؤسسة لعام 2011.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS

Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE

Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA

Exercice clos le 31/12/2011

BILAN ACTIF

ACTIF	N			N-1
	Montants Brut	Amortissements ,provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	213 675	67 664	146 011	167 379
Immobilisations corporelles				
- Terrains				
- Batiments				
- Autres immobilisations corporelle	14 782 873	3 127 605	11 655 267	12 544 991
- Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
- Titres mis en equivalence				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres Titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants				
- Impôt différés actifs				
TOTAL ACTIF NON COURANT	14 996 548	3 195 269	11 801 279	12 712 370
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	96 081 150		96 081 150	57 557 311
Créances et emplois assimilés				
- Clients	100 587 341		100 587 341	92 695 610
- Autres débiteurs	68 612 250		68 612 250	68 684 939
- Impôts et assimilés	2 782 389		2 782 389	1 487 732
- Autres creances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	911 589		911 589	2 596
TOTAL ACTIF COURANT	268 974 719		268 974 719	220 428 188
TOTAL GENERAL ACTIF	283 971 267	3 195 269	280 775 998	233 140 558

الملحق رقم 09: جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة لسنة 2011.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 000824189003052

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS
 Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE
 Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA



Exercice clos le 31/12/2011

BILAN PASSIF

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	210 000	210 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	1 977 849	1 448 480
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	328 678	529 369
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL 1	2 516 527	2 187 849
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	159 746 482	131 116 290
Impôts	1 566 772	1 224 748
Autres dettes	105 769 916	79 544 511
Trésorerie passif	11 176 301	19 067 160
TOTAL III	278 259 471	230 952 709
TOTAL PASSIF (I+II+III)	280 775 998	233 140 558



(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 10: جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2011.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS
 Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE
 Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA



Exercice du 01/01/2011 Au 31/12/2011

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		235 448 815		215 073 725
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexe				
Rabais,remises,ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		235 448 815		215 073 725
Production stockée ou déstockée				
Productions immobilisée				
Subvention d'exploitation				
I- Production de l'exercice		235 448 815		215 073 725
Achats de marchandises vendues	217 303 515		201 003 482	
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	256 158		500 102	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien,réparations et maintenance	20 545			
Primes d'assurances	142 842		956 669	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	18 000			
Publicité	16 910			
Déplacement,missions et réceptions	23 705		714 773	
Autre service	2 779 524		1 221 520	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur services extérieurs				



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS
 Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE
 Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA

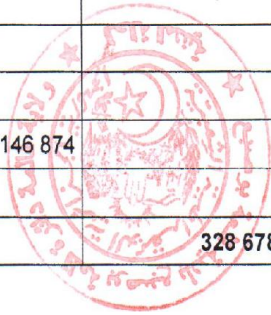


Exercice du 01/01/2011 Au 31/12/2011

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
II- Consommations de l'exercice	220 561 199		204 396 545	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		14 887 616		10 677 180
Charges de personnel	4 994 872		4 364 088	
Impôts et taxes et versements assimilés	3 613 902		3 012 809	
IV- Excédent brut d'exploitation		6 278 842		3 300 283
Autres produits opérationnels		95 787		220
Autres charges opérationnelles	111 944			
Dotations aux amortissements	911 091		1 273 362	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		5 351 593		2 027 141
Produits financiers				
Charges financières	4 876 041		1 321 316	
VI- Résultat financier	4 876 041		1 321 316	
VI-I Résultat ordinaire (V+VI)		475 552		705 825
Eléments extraordinaires (produits)(*)				
Eléments extraordinaires (charges)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	146 874		176 456	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		328 678		529 369

(*) A détailler sur état annexe à joindre



الملحق رقم 11: جانب الأصول من ميزانية المؤسسة لعام 2012.

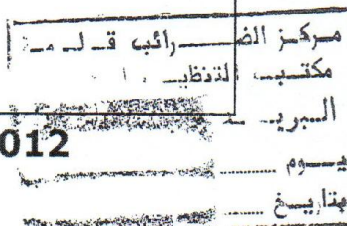
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS

Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE

Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA



Exercice clos le 31/12/2012

BILAN ACTIF

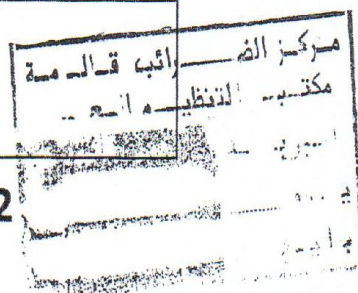
ACTIF	N			N-1
	Montants Brut	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	213 675	110 399	103 276	146 011
Immobilisations corporelles				
- Terrains				
- Batiments				
- Autres immobilisations corporelle	14 782 873	6 084 180	8 698 693	11 655 267
- Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
- Titres mis en équivalence				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres Titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants				
- Impôt différés actifs				
TOTAL ACTIF NON COURANT	14 996 548	6 194 579	8 801 969	11 801 279
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	40 155 889		40 155 889	96 081 150
Créances et emplois assimilés				
- Clients	188 155 608		188 155 608	100 587 341
- Autres débiteurs	1 500		1 500	68 612 250
- Impôts et assimilés	2 721 702		2 721 702	2 782 389
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers courants				
- Trésorerie	20 609 204		20 609 204	911 589
TOTAL ACTIF COURANT	251 643 902		251 643 902	268 974 719
TOTAL GENERAL ACTIF	266 640 450	6 194 579	260 445 872	280 775 998

الملحق رقم 12: جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة لسنة 2012.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS
 Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE
 Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA



Exercice clos le 31/12/2012

BILAN PASSIF

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	10 000 000	210 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	116 527	1 977 849
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	1 475 291	328 678
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL 1	11 591 818	2 516 527
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	160 426 720	159 746 482
Impôts	4 411 054	1 566 772
Autres dettes	8 433 513	105 769 916
Trésorerie passif	75 582 767	11 176 301
TOTAL III	248 854 054	278 259 471
TOTAL PASSIF (I+II+III)	260 445 872	280 775 998



(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 13: جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2012.

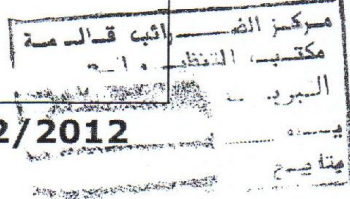
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS

Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE

Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA



Exercice du 01/01/2012 Au 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		358 460 792		235 448 815
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexe				
Rabais,remises,ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		358 460 792		235 448 815
Production stockée ou déstockée				
Productions immobilisée				
Subvention d'exploitation				
I- Production de l'exercice		358 460 792		235 448 815
Achats de marchandises vendues	330 152 502		217 303 515	
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	1 484 103		256 158	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien,réparations et maintenance	745 633		20 545	
Primes d'assurances	377 070		142 842	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires			18 000	
Publicité			16 910	
Déplacement,missions et réceptions	6 000		23 705	
Autre service	1 716 142		2 779 524	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur services extérieurs				
II- Consommations de l'exercice	334 481 450		220 561 199	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		23 979 342		14 887 616
Charges de personnel	6 366 565		4 994 872	
Impôts et taxes et versements assimilés	5 018 451		3 613 902	
IV- Excédent brut d'exploitation		12 594 325		6 278 842

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 0 0 8 2 4 1 8 9 0 0 3 0 5 2

Désignation de l'entreprise SARL PHARMA ACCESS

Activité : VENTE EN GROS PRODUIT PHARMACEUIQUE

Adresse : Lots BOUCHAHED HAMOUDA n° 47 GUELMA

مركز الضريبة
مكتب التوظيف
البيروني
بشاربيخ

Exercice du 01/01/2012 Au 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		6		95 787
Autres charges opérationnelles	40 560		111 944	
Dotations aux amortissements	2 999 310		911 091	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		9 554 462		5 351 593
Produits financiers				
Charges financières	7 587 408		4 876 041	
VI- Résultat financier	7 587 408		4 876 041	
VI-I Résultat ordinaire (V+VI)		1 967 053		475 552
Eléments extraordinaires (produits)(*)				
Eléments extraordinaires (charges)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	491 763		146 874	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 475 291		328 678

(*) A détailler sur état annexe à joindre



ملخص:

إن التطور الاقتصادي الذي يمر به عالمنا اليوم جعل من عملية اتخاذ القرارات عملية معقدة تتطلب دراسة وتحليل لمجموعة من المعلومات والبيانات حول المؤسسة، وقرار التمويل يعد من أهم القرارات الإدارية لأنه يتمثل في توفير الأموال اللازمة للمؤسسة.

بعد انتقال الجزائر إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد ألزمت كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأعداد القوائم المالية لها وفق هذا النظام واعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الإفصاح عن تلك القوائم، أدى إلى زيادة جودة ومصداقية المعلومات المفصّل عنها في تلك القوائم، هذا ما يساعد في التحليل المالي لتلك المعلومات بصورة جيدة وموضوعية لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، وبناءً على نتائج التحليل المالي يتم تحديد ومعرفة المصادر التمويلية المتاحة والممكنة للمؤسسة، واتخاذ قرار التمويل الأمثل باختيار المصدر المناسب للمؤسسة، ولكن التحليل المالي وحده لا يكفي لاتخاذ قرار التمويل الأمثل بل هنالك محددات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار.

Résumé:

Le développement du monde économique d'aujourd'hui va dans le processus de prise de décision est un processus complexe qui nécessite une étude et l'analyse d'une série d'informations et des données sur l'institution, et la décision de financement est l'une des décisions, les plus importantes de gestion parce que c'est la fourniture de fonds pour la Fondation.

Après la transition de l'Algérie à l'adoption du Système de Comptabilité Financière (SCF) commis elle a exigé a les institutions économiques de l' Algérie de préparer les états financiers ont sous ce système et l'adoption de Normes Comptables Internationales dans la divulgation de ces listes , a conduit à l'augmentation de la qualité et la crédibilité des informations divulguées dans ces listes , c'est ce qui contribue à l'analyse financière informations correctement et objectivement de connaître la situation financière de l'institution , et sur la base des résultats de l'analyse financière est d'identifier et de trouver des sources de financement disponibles et possibles pour l'institution , et la décision de financer la sélection optimale de la source appropriée de l'institution , mais l'analyse financière ne suffit pas de prendre une décision de financement optimal, mais il ya d'autres déterminants doivent prise en compte